وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

الكلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : الحقوق

المقياس : منهجية البحث العلمي

المستوى : أولى ماستر

محاضرات في منهجية البحث العلمي

للدكتور خنان أنور

السنة الجامعية : 2021 / 2022

مقـدمـة

تعتبر دراسـة و بحـث مقيـاس منهجيـة البحـث العلمـي لطلبـة كليـات و معاهـد الحقـوق عمليـة علميـة تربوية بعيدة التأثير و قوية الفعالية في ميدان التكوين القانوني و الإداري .

وهـذا يقـوي لـدى الطالـب القـدرة علـى الإكتشـاف و التفسـير و الفهـم و التنظـيم و يـزودهم بطـرق و أساليب و منـاهـج البحـث العلمـي في ميـدان تخصصـاتهم و دراسـاتهم و اهتمامـاتهم في ميـدان العمـل و البحث العلمي مستقبلا .

و المنهجيـة تحمـل معنـيين ، معنـى واسـع و معنـى ضـيق ، فـالمعنى الواسـع يضـم المنهجيـة في مفهومهـا الشكلي و الإجرائي ، أما المعنى الضيق فيضم المنهجية في مفهومها الموضوعي .

فالجانـب الشـكلي لعلـم المنهجيـة يتعلـق بالمرحلـة النهائيـة و الأخـيرة في إعـداد بحـث علمـي ، و هـي مرحلة كتابة البحث و إخراجه في صورته النهائية و هو المعنى الشائع للمنهجية .

أما الجانب الإجرائي أو العملي فيهتم بدراسة الإجراءات العملية التي تساعد الباحث في عملية جمع المعلومات ، و الأمر يتعلق هنا بالبحوث الميدانية التي تعتمد على العينات و الإستبيان و غيرهما .

أمـا الجانـب الموضـوعي لعلـم المنهجيـة فهـو الـذي يتعلـق بطريقـة الـتفكـير ، أي الجانـب الـذي يضـع مجموعة المبادىء و القواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة ، و يدرس هذا الجانب مختلف المناهج التي وضعها علماء المناهج .

و مـن خـلال هـذا التعريـف البسـيط لعلـم المنهجيـة في شـقيه الواسـع والضـيق ، يتـبين لنـا أن تـدريس مقياس منهجية البحث العلمي لطلبة الماستر يخص تدريس المنهجية بمعناها الضيق و الدقيق ألا و هـو طريقة التفكير .

وسنحاول من خلال هذه المطبوعة و التي ستكون بحول الله في شكل محاضرات موجهة خصيصا لطلبة أولى ماستر حقوق كل التخصصات ، معالجة كل الموضوعات المتعلقة بطرق وكيفية التفكير التي يجب على الطالب محاولة تعلمها و التعود عليها و ذلك من خلال المحاور التالية و التي سأوردها في شكل محاضرات :

المحور الأول :

- ❖ المحاضرة الأولى: نشأة وتطور البحث العلمي
- ❖ المحاضرة الثانية : مفهوم البحث العلمي و أهميته
- ❖ المحاضرة الثالثة: أنواع البحث العلمي

المحور الثاني:

- ❖ المحاضرة الرابعة: ماهية و مفهوم مناهج البحث العلمي و أنواعها
- ❖ المحاضرة الخامسة: علم المناهج و تكوينه
- ❖ المحاضرة السادسة : العلوم القانونية والإدارية ومناهج البحث العلمي

المحور الثالث:

- ❖ المحاضرة السابعة: المنهج التاريخي و تطبيقاته في العلوم القانونية
- ❖ المحاضرة الثامنة: المنهج الاستدلالي و تطبيقاته في العلوم القانونية
- ❖ المحاضرة التاسعة: المنهج التجريبي و تطبيقاته في العلوم القانونية
- ❖ المحاضرة العاشرة : المنهج الدياليكتيكي (الجدلي) و تطبيقاته في العلوم القانونية
- ❖ **المحاضرة الحادية عشر : المناهج العلمية الفرعية**

تمهيد:

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم أصبحت ضرورة أكثر من أي وقت مضى ، وذلك بسبب التفجر المعرفي الذي أدى إلى سباق للوصول إلى المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان ، وتضمن له التفوق على غيره.

أولت الدول المتقدمة البحث العلمي أهميةً كبيرةً وخصصت له قدراً كبيراً من الموازنة إيماناً منها بأهميته في تطويرها وتمتين دعامتها و المحافظة على مكانتها بين دول العالم، وقد ازدادت أهمية الدراسات والبحوث في العصر الحديث بسبب كمّ المعلومات الهائل الذي وصل إليه الإنسان، ولكن ليست كلّ هذه المعلومات صحيحةً لذلك كان لا بدّ من وجود طريقةٍ لتحديد مستوى صحة ما يتوصل إليه الإنسان، وهو ما ينتج عن البحث العملي، فقد جاء في كتاب (منطق البحث العلمي) لكارل بوبر قوله: فعظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، والبحث العلمي ميدانٌ خصبٌ و دعامةٌ أساسيةٌ لكلّ تقدمٍ ورفاهية.

لذا من اجل بناء حضارة لابد من الاهتمام بتطوير العلم من خلال تشجيع وتكريس البحث العلمي ،

المحاضرة الأولى : نشأة وتطور البحث العلمي

لقد تطورت أسس التفكير والبحث العلمي ببطء شديد واستغرق هذا التطور عدة قرون في التاريخ الإنساني ولعلنا نستطيع أن نرد التفكير والبحث العلمي ، بشكله العملي والتجريدي إلى مصر القديمة وإلى الإغريق ،ثم خطا العرب بالبحث العلمي خطوة واسعة إلى الأمام حيث إستخدمو المنهج التجريبي في البحث ، واتخدو الملاحظة والتجربة أساسا للتقدم العلمي ، وعن العرب نقلت أوروبا – في بداية عصر النهضة التراث العربي العلمي والتفكيري ، ولكن التفكير والبحث العلمي قد تأكدت دعائمه فيما يسمي بالعصر الحديث إبتداءا من القرن 17 حتى وقتنا هذا.وكان ذلك على يد فرانسيس بيكون وجون ستيوارت ميل وكلود برنارد وغيرهم .[1]

ويبدو من العسير أن نتبع بالتفصيل تاريخ البحث العلمي في هذه المحاضرة إلا أنه يمكن التعرض لبعض معالم التطور في مجال البحث العلمي ونشاطاته ، بداية ينبغي أن نشير على أنه ليس هناك – على وجه اليقين – فكرة واضحة تماما عن النقطة التي يمكن القول أنها بداية البحث العلمي في التاريخ الإنساني فبينما يعتبر كثير مما تعلمه الإنسان من الثقافات البدائية نتيجة للمصادفة والمحاولة والخطأ والتعميمات الناتجة عن الخبرة . فإن هناك رجال قليلين قاموا في الأزمنة القديمة بجهود منتظمة وواعية لاكتشاف المعارف الجديدة .

تاريخ البحث العلمي في العصور القديمة :

يقصد بالعصور القديمة تلك الفترات التي عاش فيها المصريون القدماء والبابليون واليونان والرومان. فلقد كان اتجاه التفكير لدى قدماء المصريين اتجاها عمليا تطبيقيا لتحقيق غايات

[1]محمد صادق إسماعيل ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي :كيف نهضوا ..؟ولماذا تراجعنا..؟، المجموعة العربية للتدريب والنشر،القاهرة، ط1، 2014،PDF ،ص: 15.

نفعية ، ومن تم برعوا في التحنيط والهندسة والحساب والطب والفلك والزراعة ، كما كان اتجاه التفكير لديهم متصل بالآلهة وبالخلود وبيوم الحساب ومن تم كان للكهنة نفوذ كبير وإلى جانب ذلك فقد كان الكهنة في مصر القديمة متمكنين من الرياضيات

وإخترعو المساحة Surveying وذلك حتى يمكن استعادة الحدود الصحيحة بعد الفيضانات السنوية للنيل،كما سجلت على ورقة البردي كثير من معارفهم ،كما حفرت على الأحجار باللغة الهيروغليفية علومهم ،وإذا كانت براعم المصريين القدماء في علوم الهندسة والطب والزراعة ملحوظة ،فقد قام هيرودوت المؤرخ الشهير بتسجيل الأبحاث التي كان يجريها ملوك مصر عن السكان والثروة وحاجة الأقاليم من الغلال وغير ذلك. [1]

وفيما يتعلق بالحضارة اليونانية القديمة فقد أحرزت تقدما عظيما في مبادئ البحث واعتمدوا اعتمادا كبيرا على التأمل والنظر العقلي المجرد ،ولعل هذا الاتجاه في عدم الاعتماد على التجربة وتقدير العمل اليدوي ،هو الذي دعا برتراند راسل إلى القول بأن "فلسفة اليونان كانت تعبر عن روح العصر وطبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه ".

أما من ناحية مناهج البحث وأسلوب التفكير فقد وضع أرسطو قواعد المنهج القياسي أو الاستدلال ولكن أرسطو فطن أيضا للاستقراء ودعا إلى الاستعانة بالملاحظة ولكنه لم يقم بتفصيل خطوات المنهج الاستقرائي وكان الطابع التأملي غالبا على تفكيره .

لقد اعتمد اليونان القدماء في بنائهم العلمي جزئيا على الاكتشافات السابقة التي سجلها المصريون والبابليون ، ومن تم نقب اليونان على المعلومات التي توصل إليها هؤلاء في الفلك والطب والفيزياء والجغرافيا والهندسة ، كما اهتم بعضهم بدراسة الأدب والأخلاق .

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه،وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الرابعة،1978،ص: 18.

تاريخ البحث العلمي في العصور الوسيطة : [1]

ويقصد بالعصور الوسيطة الفترة التي ازدهرت فيها الحضارة العربية الإسلامية وفترة عصر النهضة في أوربا ، وكان ذلك كله منذ حوالي القرن الثامن حتى القرن السادس عشر الميلادي .ولقد كان أمرا طبيعيا أن يستفيد العرب من الحضارات والمناهج والمعارف السابقة ...فالحضارة الإنسانية ليست إلا عقدا متصل الحلقات ...ومما لا شك فيه أن الحضارة العربية هي حلقة الاتصال بين حضارة ما قبلهم من اليونان وحضارة أوروبا في عصر النهضة...ولم يكن العرب ناقلين لحضارة اليونان فحسب ولكنهم أضافوا إليها علوما وفنونا كثيرة تميزت بالأصالة العلمية .

وما يهمنا نحن بالدرجة الأولى هو طريقة أو منهج البحث، فقد تجاوز الفكر العربي الحدود الصورية لمنطق أرسطو.. أي أن العرب عارضوا المنهج القياسي وخرجوا على حدوده إلى اعتبار الملاحظة والتجربة مصدرا للبحث والتقدم العلمي.

ولقد اتبع العرب في إنتاجهم العلمي أساليب مبتكرة في البحث، فاعتمدوا على الاستقراء والملاحظة والتدريب العلمي والاستعانة بأدوات القياس للوصول إلى النتائج العلمية...ونبغ من هؤلاء كثيرين منهم الحسن ابن الهيثم وجابر ابن حيان ومحمد ابن موسي الخوارزمي والبيروني وأبو بكر الرازي وابن سينا وغيرهم .

ويمكن أن نشير إشارة عابرة إلى الرياضيات عند العرب ... فلعل محمد ابن موسى الخوارزمي يعد أهم شخصية جديرة بالذكر إذ كتب كتاب بعنوان (الجبر والمقابلة). اعتمد فيه على الجبر Brahma Cupta الهندي كما اعتمد في بعض البراهين على اليونانيين في طريقتهم الخاصة بتمثيل الأعداد بواسطة الخطوط وعلى أساس هذا الكتاب قامت دراسات الجبر في العصور

[1] محمد صادق إسماعيل ، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ،نفس الرجع ،ص: 17.

الوسطى الإسلامية والمسيحية، وبواسطته دخل النظام العشري بلاد أوروبا ومن هنا يعد الكتاب ذا أهمية عظيمة. [1]

كما بدأت دراسة الكيمياء عند العرب ، وعن العرب انتقلت المعارف الكيميائية إلى أوروبا في العصور الوسطي باسم الكيمياء Alchemy ولعل من بين الاهتمامات العديدة للعرب في هذا المجال ما يشتهر عنهم باهتمامهم بتحقيق فرد عبر التحقيق وهو تحويل المعادن إلى ذهب .وخلاصة هذا كله أن العرب أسهموا بإنتاجهم العلمي الأصلي وأسهموا باصطناع منهج الاستقراء واتخدوا الملاحظة والتجربة أساس البحث العلمي وكما أنهم استفادوا من حضارة من سبقهم كاليونانيين والهنود ...وقد تم نقل هذه الحضارة جميعا إلى أوروبا في بداية عصر النهضة.

ومعنى ذلك فالاطلاع الأوروبيين في بداية عصر النهضة على التراث العربي هو نقطة الانطلاق في الحضارة الأوروبية التي ازدهرت بعد ذلك ..وفي مقدمة من أرسى قواعد التفكير والبحث العلمي في أوروبا روجر بيكون (1214- 1294م) واليونار دي فينشي الذي توفي عام 1515م وغيرهما ممن طالبوا باستخدام الملاحظة والتجريب وأدوات القياس للوصول إلى الحقائق وعارضو منهج أرسطو في القياس المنطقي .

تاريخ البحث العلمي في العصر الحديث :

يقصد بالعصر الحديث الفترة التي تبدأ من القرن السابع عشر وحتى وقتنا المعاصر.وفي هذه الفترة اكتملت دعائم التفكير العلمي في أوروبا أو كادت ،وبدأت هذه الخطوات على يد كثيرين وأهمهم فرانسيس بيكون وجون ستيوارت ميل وكلود برنارد وغيرهم .

[1] كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بدعم من مؤسسة الفكر العربي، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، PDF ،ص: 87.

ولعل مسيرة البحث العلمي الكبرى – خصوصا في العلوم الطبيعية – يمكن أن تعود إلى التجارب التي أجراها جاليليو في الفيزياء وذلك في أوائل القرن السابع عشر .لقد كان هذا القرن قرنا مفعما بالبحث العلمي.. وتوج هذا العصر باكتشاف اللوغاريتم على يد العالم نابير(عام1614) وبحوث هاريفي على الدورة الدموية (وإن كان ابن النفيس العربي قد سبق إلى ذلك) وكذلك استخدام الرموز العشرية على بريجز(عام 1617) تم نشر نظريات فرانسيس بيكون في مؤلفه "الأداة الجديدة للعلوم"(عام 1620) يفصل فيه قواعد المنهج التجريبي وخطواته، ثم يظهر بويل كأب للكيمياء الحديثة وآثار نيوتن الرياضيات عن قوانين الجاذبية (عام 1679) وغيرهم .

أما بالنسبة لخطوات المنهج التجريبي قد أوضح بيكون أن على الباحث أن يجمع الحقائق التي تعتبر أساس المنهج الاستقرائي ومادته.. كما بين بيكون أن هناك مرحلتين للبحث أولهما مرحلة التجريب والثانية مرحلة الملاحظات أو تسجيل التجربة.

وتشمل مرحلة التجريب بعض الجوانب وأهما : [1]

أ/ تنويع التجربة :أي أن ينوع الباحث في المواد التي تنتج عنها ظاهرة معينة، أو أن ينوع في الظروف التي تمر بها التجربة لاكتشاف خواص جديدة لطبائع الأشياء .

ب/إطالة التجربة : وذلك بأن يستمر الباحث في جعل المؤثر ينتج أثره في الشيء المتأثر،وذلك حتى يعلم هل يغير ذلك في طبيعة المتأثر أو أن ذلك ينتج ظواهر جديدة.

ج/ نقل التجربة :أي أن يحاول الباحث نقل ماطبقه من إرشادات في تجربة معينة على تجربة أخرى أو فرع آخر من العلوم.

[1] محمد صادق إسماعيل ، مرجع سابق ،ص: 19

ومن خلال متابعة مسيرة البحث العلمي في العصر الحديث ، يمكن القول بأن العلوم الجيولوجية والبيولوجية قد ازدهرت كميادين جديدة للدراسات والبحث ،والعمل الذي قام به رجال مثل ليل وداروين في هذه المجالات قد غير من الصورة الكلية التي لدينا عن العالم الطبيعي ولقد بدأت دراسة علم الآثار بداية من اكتشاف الحفريات على يد شليمان وعلم النفس كعلم نام عن علم الفراسة وعلى دراسة شكل الجمجمة كدليل على الشخصية والملكيات العقلية وفي خلال القرن التاسع عشر .

وفي نفس الوقت كان قد بدأ البحث في مجالات جديدة نسبية كالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتعليم وغيرها ، وذلك باستخدام الطريقة العلمية ،الاستخدام الأمثل كأداة للبحث في مختلف المجالات ..فالنمو الملحوظ في التكنولوجيا وفي جميع عناصر الحضارة المعاصرة يمكن أن يعزي إلى حد كبير إلى استخدامنا للبحث العلمي وحتى نرى نتائج البحث العلمي فكيف أن نمعن النظر فيما حولنا. [1]

[1] كارل بوبر، ترجمة محمد البغدادي، نفس المرجع، ص: 88

المحاضرة الثانية : مفهوم البحث العلمي و أهميته

تعتبر البحوث العلمية أسلم وسيلة للتوصل الى معرفة الحقائق و يعد البحث العلمي الوسيلة التي يُمكن عن طريقها الحصول على معلومات دقيقة، وبشكل مُتكامل في قضية أو مشكلة مُعيَّنة، والغرض من ذلك هو حل تلك المشكلة من خلال التطرُّق لجميع العوامل المُحيطة بها، سواء الداخلية، أو الخارجية، عن طريق اللجوء إلى الأساليب العلمية الحديثة؛ من أجل الحصول على المعلومات من مصادر مُتعدِّدة، ومن ثَمَّ دراستها وتحليها للوصول إلى النتائج وفمهما مهما كان موضوع البحث ويعتمد في البحث العلمي .

و قد لجأ عدد من الكتاب إلى الإسهاب في تحليل و تأويل ظاهرة البحث العلمي ، فكل واحد منهم قد نظر إلى الموضوع من زاويته الخاصة ، و حسب ميوله أو قناعاته العلمية ، و بالتالي وضع التعريف الذي رآه مناسبا . و سنطرح من خلال هذه المحاضرة عدد من التعاريف لعدة باحثين تاركين للطلبة حرية انتقاء التعريف الذي يرى فيه الدقة و الجودة .

فهناك عدة تعريفات للبحث العلمي وإذا لجأنا الى تحليل عبارة البحث العلمي فإننا نجدها مكونة من كلمتين هما البحث والعلمي أما البحث فهو مصدر الفعل الماضي بحث ومعناه طلب ، فتش ، تتبع ، تحري ، سأل ، حاول اكتشف ، وبهذا يكون معنى البحث لغويا : هو الطلب والتفتيش وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور

أما العلمي : فهي منسوبة الى العلم ، والعلم يعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق ، والعلم يعني الإحاطة بالحقائق وكل ما يتصل بها [1].

[1]-عمار بوحوش ،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2009 ،الجزائر ، 12

واستنادا إلى هذا التحليل فإن البحث العلمي يعني " التقصي المنظم باتباع أساليب و مناهج علمية محددة للحقائق بقصد التأكد من صحتها و تعديلها أو إضافة الجديد لها " [1]

وبهذا المعنى لا يمكن أن تخرج الغاية من البحث العلمي ، و إن اختلفت ميادينه ، عن واحدة من الغايات الآتية :

إختراع معدوم ، أو جمع متفرق ، أو تكميل ناقص ، أو تفصيل مجمل ، أو تهذيب مطول ، أو ترتيب مختلط أو تعيين مبهم أو تبيين خطأ . [2]

و هو أيضا عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى **الباحث** من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى **موضوع البحث** بإتباع طريقة عملية منظمة تسمى **منهج البحث** بغية الوصول الى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المسائل أو المشكلات الملائمة تسمى نتائج البحث .

وعلى ذلك يمكن القول بأن مقومات البحث ثلاثة وهي :

أ- الباحث

ب- موضوع البحث أو المشكلة محل البحث

ت- منهج أو طريقة البحث [3]

البحث لغة معناه أن تسأل أو تطلب أو تستخبر عن شيء معين، واصطلاحا هناك عدة تعريفات من بينها: (البحث العلمي تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءا ووضوحا.) [4]

---

[1] غازي حسين عناية ، مناهج البحث . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1984 ، ص75 .
[2] جمال الدين القاسمي ، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث . بيروت : دار الكتب العلمية ، د،ت،ص18
[3] -عبد الفتاح خضر ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي ، ط3، مكتب صلاح الجيلان ، ، 1992، الرياض ص17
[4] -رشيد شميشم ،مناهج العلوم القانونية ،ط 2006 ،دار الخلدونية ، الجزائر ،2006 ، ص 38

كما عرف أيضا بأنه (وسيلة للاستفهام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الاستعلام والاستقصاء خطوات المنهج العلمي واختيار الطرق والأدوات اللازمة للبحث.)

كما يعرف بأنه (المحاولة الدقيقة للتوصل إلى حل المشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره.) وعليه يمكن استخلاص أن الوسيلة هي البحث العلمي والغاية هي العلم.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخراج بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي نذكر منها:

- ❖ - يجب أن تكون هناك مشكلة تستدعي البحث عن حل لها.
- ❖ - توافر الأدلة التي تحتوي على الحقائق.
- ❖ - التحليل الدقيق للأدلة وتصنيفها.
- ❖ - استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج واثباتات
- ❖ - الموضوعية وعدم التعصب للرأي وقبول النتائج التي تسفر عنها الأدلة.
- ❖ - الحل المحدد وهو الإجابة النهائية عن المشكلة وتكون في شكل تعميم.[1]

واستنادا إلى التعريفات المذكورة يمكننا استنتاج أهم أهداف وأغراض البحث العلمي :

- يهدف البحث الى توسيع المعرفة الإنسانية في الجوانب المختلفة من اجتماعية وبيئية والإجابة على أسئلة مثل : كيف، لماذا ، وأين ، ومتى ،والتي تتعلق بالظاهرة المدروسة .
- يمكننا البحث من معرفة معلومات جديدة لم تكن معروفة من قبل.

[1] رشيد شميشم،المرجع نفسه ، ص 39

- يوضح البحث ويكتشف الحقائق الموجودة وكذلك النظريات وهذا بدوره يساعدنا على تحسين معرفتناعلى كيفية التعامل مع الأحداث والمواقف .
- يهدف البحث الى تحليل العلاقات بين المتغيرات ويوضح الأسباب ويعمل على زيادة معرفتنا للعالم الذي نعيش فيه.[1]

خصائص البحث العلمي :

يمتاز البحث العلمي عن غيره من الأعمال ببعض الخصائص نجملها في ما يلي :

أ- **البحث العلمي بحث منظم ومضبوط**: وذلك لأنه عمل علمي يقوم على المنهجية العلمية بمفهومها الضيق والواسع الأمر الذي يجعل البحث العلمي عمل موثوق به في خطواته ونتائجه

ب- **البحث العلمي بحث حركي وتجديدي** : وذلك لان هدفه تجديد المعرفة التي تمتاز بالتراكمية فالبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق هذه الخاصية –التراكمية–التي يمتاز بها العلم ، وحتى إن لم يأتي بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف القائمة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر نقاءًا ووضوحا .

ت- **البحث العلمي بحث عام ومعمم** : فالبحث العلمي لا يخص فقط الباحث فقط بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان ،هذه بعضالخصائص التي يمتاز بها البحث العلمي والتي تشترك فيها كل أنواع البحوث العلمية ،وتوجد بعض الخصائص الأخرى التي تميز كل نوع عن الأخر مثل خاصية إمكانية إخضاع : ،وغيرها من الخصائص ولهذا اقتصرنا على ذكر الخصائص العام للبحث العلمي فقط[2]

وتوجد عدة خصائص أخرى منها:

- **الموضوعية،المنهجية ،الدقة ، التجريد ،السببية.**

[1] منذر الضامن ، اساسيات البحث العلمي ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006،عمان ،ص 23.
[2] رشيد شميشم،المرجع السابق ، ص40

أهمية البحث العلمي :

للبحث العلمي أهمية كبيرة تتمثل في : [1]

1- للبحث العلمي أهمية فائقة في حياتنا ، فهو يساعد على فهم وتوضيح الظواهر المحيطة بنـــــا.

2- يفتح البحث العلمي أفاقاً واسعة أمام الباحث لاكتشاف الظواهر المختلفة في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية و اعتماداً على مصادر المعلومات و البيانات الأولية و الثانوية.

3- البحث العلمي هو الوسيلة التي تستطيع المجتمعات بواسطتها اجتياز العقبات و التخطيط للمستقبل.

4- البحث العلمي ضرورة لجميع الفئات من مدرسين و طلاب و متخصصين في المجلات المختلفة ، حيث يساهم في اعتماد البحث كمبدأ في حل المشكلات.

و تزداد أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدولة عليه و لا سيما المتقدمة منها ، لأنها كلما أصبحت تدرك مدى أهمية البحث العلمي في استمرار تقدمها و تطورها ، و بالتالي تحقيق رفاهية شعوبها و المحافظة على مكانتها الدولية و أمنها القومي . [2]

و قد أصبحت منهجية البحث العلمي و أساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية و مراكز البحوث بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة و الخاصة على حد سواء. [3]

---

[1] حنان عيسى، المرجع السابق ، ص 161.

[2] - باسم بشناق، أسس البحث العلمي القانوني، دليل الطالب في كتابة الأبحاث و الأطروحات العلمية PDF، 2013، ص: 04.

[3] فوزي عبد الله العكش ، البحث العلمي : المناهج و الإجراءات . العين : مطبعة العين : الحديثة ، 1986 ، ص1.

المحاضرة الثالثة: أنواع البحث العلمي

أنواع البحث العلمي :

هناك عدة معايير لتصنيف البحوث، فقد تصنف حسب طبيعتها ودوافع البحث إلى بحوث أساسية (نظرية) وبحوث تطبيقية، وقد تصنف على حسب طبيعة الموضوع إلى بحوث اجتماعية قانونية، تاريخية...إلخ، وهناك تصنيف على أساس النشاط إلى بحوث تنقيبية استكشافية أو بحوث تفسيرية نقدية أو كاملة أو استطلاعية علمية أو بحوث وصفية وتشخيصية أو بحوث تجريبية.

1) التصنيف على أساس الطبيعة ودوافع البحث (الغرض): [1]

أ- **بحوث أساسية (نظرية):** يهدف هذا النوع من البحوث الى الكشف عن الحقائق والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية الجديدة التي يمكن أن تسهم في نمو المعرفة البشرية في مجال معين.

ب- **بحوث تطبيقية:** والتي تعرف على أنها الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لمعالجة مشكلات قائمة، واختيار النظريات والفروض لبيان مدى فاعليتها في التطبيق، وبالتالي تظهر العلاقة واضحة بين هذا النوع والنوع الاول.

2) التصنيف على أساس النشاط:

يصنف البحث العلمي على أساس النشاط الى مجموعة من التقسيمات نوضحها فيما يلي:

[1] بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، جامعة لمين دباغين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سطيف 2، 2016/2015 ، ص 08.

أ- البحث التنقيبي الاكتشافي:

وهو البحث الذي يتمحور حول الحقيقة جزئية معينة ومحددة يسخّر الباحث كل جهده لاكتشافها [1]، بواسطة اجراء عمليات الاختبارات والتجارب العلمية [2]، كالطبيب الباحث الذي يبحث في مدى فعالية دواء معين، والباحث في علم التاريخ الذي يبحث في السيرة الذاتية لشخصية تاريخية معينة، والباحث في علم القانون الذي يبحث في الأصل التاريخي لنظرة ما [3].

ب- البحث التفسيري النقدي: [4]

اذا كان الباحث في البحث التنقيبي الإكتشافي يقتصر دوره على اكتشاف حقيقة معينة فانه في البحث التفسيري النقدي يمتد الى مناقشة الأفكار ونقدها والتوصل الى نتيجة تكون في الغالب الرأي الأرجح بين آراء متضاربة أو الفكرة الصحيحة من بين الأفكار الموجودة و لهذا فهذا النوع في الغالب يدرس الأفكار لا الحقائق فهدفه ليس اكتشاف حقيقة معينة و إنما دراسة الأفكار الموجودة دراسة تحليلية نقدية وصياغة نتيجة معينة هي عبارة على عن الاتجاه الصحيح بين مختلف تلك الافكار مثل دراسة الأساس القانوني لمضار الجوار غير المألوف فالباحث هنا يعرض الأفكار و النظريات التي تناولت هذه المسالة القانونية و يخلص إلى نتيجة يعبر فيها عن الأساس الصحيح لمضار الجوار غير المألوفة و مثال أخر مسالة التكييف الفقهي للتعسف في استعمال الحق و

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق ، ص 41

[2] بوسعدية رؤوف، المرجع نفسه، ص 08.

[3] رشيد شميشم، المرجع نفسه ، ص 41

[4] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 42

مسالة تحديد القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام والكشف عنها وغيرها من المشكلات و التي تشكل معظم محاور البحوث والرسائل الجامعية في العلوم القانونية.

و لكي يصنف البحث العلمي على أنه بحث تفسيري نقدي يجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط هي:

- أن تدور مناقشة حول أفكار أو نظريات موجودة ومصاغة مسبقا فدور الباحث هو مناقشة ما هو موجود من الأفكار والنظريات وترجيح الحل الملائم للمشكلة التي دارت حولها تلك النظريات و الأفكار
- أن ينطلق الباحث من مشكلة حقيقية ويصل إلى نتيجة تكون عبارة عن ترجيح أحد الحلول لتلك المشكلة
- يجب أن يكون ترجيح أحد الحلول مبني على أسباب معقولة و منطقية و أن تكون المناقشة التي تدور في البحث مناقشة علمية.

ج) البحث الكامل: [1]

و هو يجمع بين النوعين السابقين بالإضافة إلى اعتماده على حقائق موجودة والتي تساهم في الحل المشكلة المطروحة ثم اختيار الحل المُتَوصل إليه و التأكد من مدى مطابقته لمجمل الحقائق المتوافر حول الموضوع.

فالبحث الكامل يجمع ما بين التنقيب و التفسير النقدي بحيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يجمع كل الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته ويدرسها دراسة تفسيرية نقدية بحيث ينتقد كل الأدلة و الحجج والحقائق و في الأخير يصيغ الحل الذي يراه مناسبا و الذي يكون قابلا لإثبات صحته.

[1] رشيد شميشم المرجع نفسه، ص 43

ولكي يوصف البحث العلمي بأنه بحث كامل يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- ❖ وجود مشكلة تتطلب حلاً عمليا وهذا الشرط يشمل كل أنواع البحوث.
- ❖ اكتشاف حقيقة معينة وقيام أدلة على وجودها وقد توجد بجانب الحقيقة حقائق أخرى أو أراء خبراء في الموضوع.
- ❖ تفسير الحقائق و الأدلة والحجج و الآراء ونقدها موضوعياً وعلمياً تمهيداً للحل النهائي.
- ❖ الحل النهائي الذي يعتبر تتويجاً لما دار مناقشته وتعبيراً عن شخصية الباحث وهذا الحل يجب أن يكون علمياً ونهائياً وإجابة حقيقية عن المشكلة المطروحة.

د) البحث العلمي الاستطلاعي:

و يسمى الدراسة العلمية الكشفية الصياغة و هو الذي يستهدف إكتشاف المشكلة فقط ويكون هذا النوع من البحوث في حالة وجود مشكلة جديدة لم يتعرف عليها أحداً و أن المعلومات المتوافرة حولها ضئيلة [1]، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيداً لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل لتلك المشكلة الجديدة [2].

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 44.

[2] بوسعدية رؤوف، ، المرجع السابق، ص 09.

هـ) البحث الوصفي التشخيصي:

البحث الوصفي يهدف إلى التعرف على ظاهرة معينة كما وكيفا فيحدد أوصافها و مقوماتها وتكون الإشكالية إلي يبحث فيها حول تحديد الظاهرة أو الشيء تحديدا كميا وكيفيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر أو الأشياء .[1]

و)البحث التجريبي:

وهو البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب لإثبات صحة الفرضيات وذلك باستخدام قوانين علمية عامة، ويستعمل هذا النوع في مجال العلوم الطبيعية والتقنية[2] .

(❖)يستند هذا البحث عادة الى أداة قياس الرأي العام "بالاعتماد على وسيلة سبر الآراء" (Sandage) مثل ظاهرة الانتخابات، حساب متوسط دخل الفرد، النمو الديمغرافي.

3)التصنيف على أساس الاستعمال:

يصنف البحث العلمي على أساس الاستعمال إلى عدة مستويات:[3]

أ) **المقالة (البحث القصير):** يقوم بها الطالب خلال مرحلة الليسانس بناءا على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وتهدف الى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بصورة سليمة وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وقد لا يتعدى حجم البحث عشر صفحات.

[1] رشيد شميشم، المرجع نفسه، ص 44.

[2] بوسعدية رؤوف، المرجع نفسه، ص 09.

[3] يميز في هذا الاطار بين البحوث الحرة والبحوث الموجهة ، فالأولى هي التي يعدها الباحث دون تحديد أكاديمي واشراف علمي معتمدا في ذلك على نفسه وخبراته منذ اختيار الاشكالية ومعالجتها واعداد الخطوات وصولا الى انجاز البحث، كالبحوث التي تقدم في الاعمال الموجهة او البحوث التي لا تستهدف الحصول على درجة علمية أكاديمية، أما البحوث الموجهة فهي التي يتم اعدادها ضمن المجال الاكاديمي والتي تخضع للاشراف العلمي مع التقيّد بأهم القواعد والضوابط المنهجية للبحوث كبحوث الماجستير والدكتوراه. (مقتبس من كتاب : عمار عباس الحسيني ، منهج البحث القانوني أصول اعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2012 ، ص 17).

ب) مذكرة التخرج (مشروع البحث): وهذا البحث يطلب عادة كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وهو من البحوث القصيرة إلا أنه أكثر تعمقاً من البحث القصير، ويتطلب من الطالب مستوى فكري أعلى ومقدرة على التحليل والمقارنة والنقد.

والغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث و تحديد الإشكالية واختيار الأدوات المناسبة للبحث بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، وليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة، بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة والابتعاد عن السطحية في التفكير والتحليل. [1]

ج) الرسالة أو المذكرة: وهي بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث ويعتبر أحد المتطلبات لنيل شهادة الماجستير، والهدف الأول منه أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكّنه ذلك من التحضير للدكتوراه.

وهو فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد وتعالج الرسالة اشكالية يختارها الباحث ويحددها ويضع افتراضاتها، ويسعى للتوصل لنتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج الى مدة زمنية طويلة نسبيا. [2]

د) الأطروحة: هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة تهدف للحصول على درجة الدكتوراه، فهذا البحث أصيل، وتختلف الرسالة عن الأطروحة في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح و أعمق وأدق، وأن يكون على مستوى أعلى، وقد يمتد الزمن بالباحث لسنوات

[1] بوسعدية رؤوف، المرجع نفسه، ص 10.

[2] بوسعدية رؤوف، المرجع نفسه، ص 10- 11.

عديدة، وتعتمد على مراجع أوسع وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة على أنّ مقدمها يستطيع الاستقلال بالبحث بعدها دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه أو يوجهه.[1]

4)التصنيف على اساس أسلوب التفكير:

يصنف البحث العلمي ايضا على أساس التفكير الى :

أ ـ التفكير الاستقرائي:

يقوم البحث الاستقرائي بعملية ملاحظة الجزئيات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها. وقد أخذ "سقراط" بهذا الأسلوب، وتعرف على نوعين منه: الاستقراء التام والاستقراء الحدسي. لكن عملية الاستقراء أخذت معنى أكثر دقة وتحديدا عند "هيوم"، الذي لخصها بأنها: "قضايا جزئية تؤدي إلى وقائع أو ظواهر، وتعتبر مقدمة إلى قضية عامة، ويمكن اعتبارها نتيجة تشير إلى ما سوف يحدث".[2]

ولعل من أشهر أمثلة الاستقراء حادثة سقوط التفاحة وما استنتجه العالم نيوتن من النتائج والحقائق.

ويتفق الباحثون على أن البحث الاستقرائي عادة ما ينتهي بمجموعة من الفروض، التي تستطيع تفسير تلك الملاحظات والتجارب، ثم تحقيق هذه الفروض بعد اختبارها.، فالبحوث

---

[1] بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص 11.

[2] – حنان عيسى، غانم العبيدي، أساسيات البحث العلمي، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1984، PDF، ص 160

الاستقرائية تساهم في التوصل إلى الإجابات عن الأسئلة التقليدية المعروفة: ماذا، كيف، من، أين، أي.[1]

ب ـ التفكير الاستنباطي:[2]

ويطلق عليه أيضا "طريق القياس"، وهو يسير في اتجاه معاكس للتفكير الاستقرائي الذي يتبعه التجريبيون، وهذا يعني أنه مكمل للأسلوب الاستقرائي وليس مناقضا له.

وهذا الأسلوب ينقل العالم الباحث بصورة منطقية من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية، إلى الجزئيات وإلى استنتاجات فردية معينة. فالأسلوب الاستقرائي يهدف إلى التحقق من الفروض وإثباتها عن طريق الاختبار، أما الأسلوب الاستنباطي فهو الذي ينشأ من وجود استفسار علمي، ثم يعمل الباحث على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها لإثبات صحة الاستفسار أو رفضه.

و قد اعتمد الدكتور أحمد بدر على العديد من العلماء، في قوله أن الاستقراء يبدأ بالجزئيات ليتوصل إلى القوانين والمسلمات العلمية، في حين أن الاستنباط أو القياس يبدأ بالقوانين ليستنبط منها الحقائق. و بهذا يكون الاستقراء من نصيب المتخصّصين الذين يهتمون بالتعليلات العلمية القريبة، بينما يكون الاستنباط من نصيب الفلاسفة الذين يهتمون بالتعليلات الفلسفية البعيدة. فعالم البيولوجيا مثلا يهتم بتركيب الأعضاء ووظائفها، بينما ينظر الفيلسوف إلى كلية العلم ويحاول تفسير الحياة نفسها.

---

[1] محمد عفيفي حمودة، البحث العلمي، الطبعة الثانية، عين شمس، مطابع سجل العرب، 1983، PDF ، ص 22.

[2] -حنان عيسى،المرجع السابق ، ص 161.

ويمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين الاستقراء و الاستنباط، فالاستقراء عادة ما يتقدم القياس أو الاستنباط، وبذلك فإن القياس يبدأ من حيث ينتهي الاستقراء، وبينما يحتاج الاستقراء إلى القياس عندما يطبق على الجزئيات للتأكد من الفروض، فإن القياس يحتاج إلى الاستقراء من أجل التوصل إلى القواعد والقوانين الكلية.

مفهوم مناهج البحث العلمي METHODS OF SCIENTIFIC RESEARCH :

لتحديد مفهوم مناهج البحث العلمي يجب التعريف أولا بالبحث عن معنى المناهج ، ثم بيان أنواعها المختلفة، ثم إعطاء فكرة على المناهج وأخيرا بيان صلاحية مناهج البحث العلمية للعلوم الاجتماعية والقانونية والإدارية "Méthode".

تعريف مناهج البحث العلمي:

فالمناهج جمع منهج، والمنهج لغة يعني طريقة أو نظام، [1] كما تعني كلمة منهج " Methode "لغوية" كيفية أو طريقة أو فعل أو تعليم شيء معين، وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة " [2]

والمنهج بمعناه الفني العلمي والاصطلاحي يقصد به " الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود ". [3]

أو هو قواعد مؤكدة بسيطة اذا رعاها الإنسان مراعاة دقيقة كان في مأمن من أن يحسب صوابا ماهو خطأ ، ... أو هو بيان القواعد والإرشادات التي ينبغي أن نتبعها لكي نستخدم ملكاتنا العقلية على الوجه الأكمل. [4]

---

[1] منير البعلبكي ، قاموس المورد، انجليزي عربي-بيروت ، دار العلم للملايين 1985 ص575.

[2] قاموس لاروس الصغير الملون Petit larousse en couleurs, paris librairie larousse 1980 p.581

ان كلمة منهج METHODE أو METHOD هي مشتقة من اللغة اللاتينية، وكانت تعني عند أفلاطون معاني البحث ، والنظر ، والمعرفة ، ولم تأخذ = معناها الحالي الافي بداية القرن السابع عشر، حيث اصبحت تعني " طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول الى الحقيقة في العلم ". الدكتور عبد الرحمان بدوي ، مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات ، الطبعة الثالثة 1977، ص3.

[3] الدكتور محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي، لبنان بيروت ، دار الطليعة الطبعة الثالثة 1982 ، ص30.

[4] رني ديكارت " R.DESCARTNES "، ورد هذا التعريف في شقه الأول في مرجع الدكتور أحمد الزعبي السابق، ص30 ، وفي شقه الثاني في مرجع برتراند راسل BERTRAND RUSSEL " حمة الضرب " MISDIM OF THE WEST
ترجمة الدكتور فؤاد زكريا، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت سلسلة عالم المعرفة، ديسمبر 1983، ص 69.

كما عرف المنهج تعريفا اصطلاحيا بأنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين". [1]

ويعرف المنهج Method أيضا بأنه : " الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم ، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة. [2]

ويعتبر هذا التعريف الاخير أفضل التعريفات في تحديد مفهوم المنهج العملي.

أنواع مناهج البحث العلمي :

لمناهج البحث العلمي انواع كثيرة ومتنوعة ، ليس متفق على حصر عددها حيث تطول وتضيق قائمة تصنيف مناهج البحث العلمي من عالم الى آخر وحيث تختلف آراء ووجهات نظر العلماء المختصين والمهتمين بعلم المنهجية حول عدد وانواع مناهج البحث العلمي، فالبعض يركز على انواع المناهج الرئيسية والأصلية والبعض الآخر يوسع في عدد المناهج، لأنه يعتبر بعض فروع وأجزاء المناهج الأصلية الأساسية مناهج بحث مستقلة وقائمة بذاتها ، وكذا قد يعتبر البعض انواع البحوث العلمية والدراسات العلمية وكذا طرق الحصول على المعرفة مناهج البحث العلمي.

لذا يجب علينا التعرض لكافة التقسيمات والتصنيفات المختلفة لأنواع المناهج ثم بيان انواع مناهج البحث العلمي الاساسية والاصلية الكبرى التي تعتبر مناهج علمية.

أولا : التقسيمات والتصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي :

1) المنهج التحليلي والمنهج التركيبي : والمنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الاختراع ، وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، اما المنهج التركيبي أو التأليفي الذي يقوم بتركيب وتأليف الحقائق التي تم

---

[1] وهذا التعريف في مرجع الدكتور عبد الرحمان بدوي السابق ، ص 4.

[2] تعريف الدكتور عبد الرحمان بدوي، مرجعه السابق الذكر ، ص5.

اكتشافها أو اختراع بواسطة المنهج التحليلي، وذلك بهدف تعليمها ونشرها للاخرين، ويعاب على هذا التقسيم بأنه ناقص، لأنه يتحدث عن الافكار فقط ولايشمل القوانين والظواهر ، كما أنه لايصح لكافة فروع العلم والمعرفة [1]

2) المنهج التلقائي والمنهج العقلي التأملي: المنهج التلقائي هو ذلك الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة لذلك. [2]

اما المنهج العقلي التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل والفكر في نطاق اصول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة ومعلومة من اجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة [3]

كما أن هذا التقسيم التقليدي منتقد من حيث أنه يتحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة وشروط العقلية العلمية وليس على مناهج البحث العلمي كمناهج علمية لها اصولها وقوانينها.

ثانيا : التقسيمات الحديثة لمناهج البحث العلمي :

توجد عدة تقسيمات وتصنيفات حديثة لأنواع المناهج العلمية، تتسع وتضييق من مؤلف الى آخر للاعتبارات والعوامل السابق الاشارة اليها، ومن هذه التقسيمات تقسيمات هويتني " WITHNEY " وتقسيم ماركيز " MARQUIS " وتقسيم جود وسكيتس GOOD AND SCATES. [4]

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق ص5.
[2] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق ص5.
[3] الدكتور عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق، ص 5-6
[4] الدكتور احمد بدوي، المرجع السابق، ص221-225.

1) تقسيم هويتني : WHITNESS

ان انواع مناهج البحث العلمي عند هويتني هي :

أ- المنهج الوصفي

ب- المنهج التاريخي

ج- المنهج التجريبي

د- البحث الفلسفي

ه- البحث التنبؤي

و- البحث الاجتماعي

ن- البحث الابداعي

2) تقسيم ماركيز : MARQUIS

أما أنواع المناهج عند ماركيز فهي: [1]

أ- المنهج الانثرو بولوجي (الملاحظة الميدانية)

ب- المنهج الفلسفي

ج- منهج دراسة الحالة

د- المنهج التاريخي

ه- منهج المسح

و- المنهج التجريبي

3) تقسيم جود وسكيتس GOOD AND SCATES

[1] الدكتور احمد بدوي، المرجع السابق، ص224.

وتصنف انواع المناهج عند كل من جود وسكيتس الى الانواع التالية. [1]

أ- المنهج التاريخي

ب- المنهج الوصفي

ج- منهج المسح الوصفي

د- المنهج التجريبي

ه- منهج دراسة الحالة والدراسات الاكلينية

و- منهج دراسات النمو والتطور والوراثة

هذه بعض التصنيفات والتقسيمات لتحديد أنواع مناهج البحث العلمي،والتي بالغ أصحابها في تحديد مناهج البحث العلمي حيث أقحمو بعض انواع البحوث وطرق الحصول على المعرفة والثقافة وكذا بعض اجزاء المناهج الاصلية ، واعتبروها مناهج بحث علمي قائمة بذاتها.

ونحن نرجع لتحديد أنواع مناهج البحث العلمي الأصلية والأساسية والمتفق عليها من طرف العلماء وكتاب علم المناهج ، والتي سنتعرض لها بالدراسة التفصيلية وبيان دورها ومدى ملاءمتها وتطبيقها في العلوم القانونية والادارية ومناهج البحث العلمي الكبرى والاصلية هذه هي :

1- المنهج الاستدلالي

2- المنهج التجريبي

3- المنهج التاريخي

4- المنهج الجدلي او الدياليكتيكي

[1] الدكتور احمد البدوي ، المرجع السابق، ص 225-226.

وهذا هو التقسيم الذي سنعتمده في دراسة موضوع منهجية العلوم القانونية والادارية وقبل الدخول في دراسة كل منهج من هذه المناهج على حدة، وبيان كيفية استخدامه في البحث العلمي في مجال العلوم القانونية والادارية قبل ذلك يتوجب علينا التطرق الى موضوعين لهما صلة قوية بموضوع التعريف بمناهج البحث العلمي، وهما موضوع التعرف على المنهجية، وموضوع العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية والادارية بصفة خاصة ومناهج البحث العلمي.

المحاضرة الخامسة: علم المناهج و تكوينه

علم المناهج " METHODOLOGIE " :

إن كلمة علم المنهجية او علم المناهج "METHODOLOGIE " استخدمت لأول مرة على يد الفيلسوف كانط، وذلك عندما قسم المنطق الى قسمين هما :

أولا : مذهب المبادئ ، وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

ثانيا : وعلم المناهج، الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل ويتكون بها أي علم من العلوم. [1]

فعلم المناهج هو العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من اجل الوصول إلى الحقيقة. [2]

فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة ، فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية. [3]

ولقد نشأ وازدهر علم المناهج بعد عملية نضوج العقل الانساني في القرن السابع عشر وولادة العقلية العلمية المنظمة على يد العديد من الفلاسفة والعلماء المتخصصين امثال

فرنسيس بيكون (FRANCIS BACON) (1561- 1626)

و ريني ديكارت (RENE DESCARTES) (1596- 1650)

و ايمانويل كانت ( ) (1724- 1804)

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي،مناهج البحث العلمي،الكويت،وكالة المطبوعات،الطبعة الثالثة 1977، ص7.

[2] الدكتور احمد بدري ، المرجع السابق، ص32.
والدكتور عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق، ص7

[3] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص6.

و فتشه (FITCHE) (1762- 1814)

و سليبخ (SCHELLING) (1775- 1864)

و هيجل ( ) (1770- 1831)

و وليم جيمس ( ) (1842- 1910)

و كارل ماركس و فرويد ريك انجلز ، و كلود برنار " C.BERNARD

و اميل دوركلهايم (1808- 1918)، وغيرهم من العلماء والفلاسفة الذين تعرضوا لعلم المنهج بطريقة أو بأخرى في كافة فروع العلم والمعرفة. [1]

تكوين علم المناهج :

والمقصود بتكوين علم المناهج هذا ،هو بيان كيفية تكوين المناهج العلمية، وما نصيب كل من العالم المتخصص في ميدان علمه ونصيب الفيلسوف المنطقي في تكوين قواعد ومبادئ وقوانين المناهج العلمية. [2]

وبمعنى آخر هل يتم تكوين المناهج بواسطة رجال المنطق والفلاسفة مسبقا ويضعونه في صورة مبادئ وقواعد وقوانين علمية يجب على الباحث والعالم العلمي المتخصص ان يلتزم بها مقدما ويسير على هديها خلال القيام ببحوثه العلمية في ميدان تخصصه ، ام ان القوانين والقواعد والمبادئ العلمية التي تكون مناهج البحث العلمي هي من اختراع واكتشاف الباحث والعالم المتخصص في ميدان علمه، مثل الطبيب العالم ، والعالم الرياضي والعالم الاجتماعي والعالم الطبيعي والعالم الكيميائي...الخ.

[1] انظر تفاصيل ذلك : برتراند رسل المرجع السابق ، ص48 ومابعدها. كرين برينتون تشكيل الحديث THE CHAPING OF MODERN MIND ترجمة شوقي جلال ومراجعة صدقي حطاب، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت 1984، ص 124-149.

[2] الدكتور احمد بدري ، المرجع السابق، ص 31-32

الدكتور عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق، ص7.

وأشار هذه المشكلة بصورة حاسمة وواضحة كلود برنار في مؤلفة"المدخل لدراسة الطب التجريبي ".

وقرر رأي كلود برنار بأن يجب على العالم والباحث المتخصص الايتقيد بمنهج ومذهب فلسفي معين اثناء القيام بأبحاثه ودراساته العلمية المتخصصة لأن المناهج لا يمكن أن تدرس نظريا كقواعد وقوانين نظرية يسير على هديها العالم المتخصص الباحث وان المناهج العلمية تتكون داخل الميدان والمعمل، لأن المعمل والميدان المعبد الحقيقي والاصيل للعلم حتى تكون هذه المناهج علمية وصحيحة ومتشبعة بروح العالم المتخصص وبروح المعمل او الورشة التي هي معبد العلم الحقيقي الصحيح.[1] ولأن مناهج البحث العلمي تختلف بإختلاف العلوم لأن روح وفكر وعقل العالم الطبي تختلف عن روح وعقل العالم الكيميائي ، وروح العالم الرياضي والعالم الطبيعي ، ومن ثم لا يوجد منهج واحد وعام وشامل يضعه الفلاسفة ليكون دليل وطريق كل العلماء المتخصصين وكانت المناهج انواع مختلفة تختلف بإختلاف وفروع العلوم بحيث يتطابق ويصلح منهج للعلم الذي تم فيه اكتشافه واختراعه بواسطة العلماء المتخصصين.[2]

ويرى الدكتور عبد الرحمان بدوي رأيا آخر مضمونه هو حتمية تكامل وتعاون وتساند كل من العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي في تكوين المناهج وعلم المناهج. فإذا كان صحيحا ما يقوله كلود برنار في نسبية مناهج البحث العلمي في تطبيقها على مختلف فروع العلوم والمعرفة وعدم تقييد العالم المتخصص بقواعد وتعاليم الفيلسوف المنطقي العامة ، اختلاف فروع العلوم وتنوع عمليات البحث والدراسة من عالم الى آخر وخصوصية كل علم وكل بحث ودراسة.

فإنه ليس صحيحا القول بإنفراد العالم المتخصص بخلق وتكوين مناهج البحث العلمي دون مشاركة العالم المنطقي والفيلسوف المفكر، لأن العالم المتخصص في ميدانه أو معمله دون

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق، ص8-9
الدكتور احمد بدوي ، المرجع السابق، ص32-33.

[2] الدكتور عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق، ص9

مشاركة العالم المنطقي والفيلسوف المفكر لأن العالم المتخصص في ميدان أو معبده العملي على حد تعبير كلود برنار يكون عادة في دائرة مغلقة وبالتالي لا يستطيع ان يكتشف ويعرف العلاقات والروابط العامة والجامعة والمنسقة بين العلوم وميادين المعرفة المختلفة المرتبطة والمتشابكة على أساس قانون وحدة العقل الإنساني ، وبالتالي ترابط وتداخل وتشابك كافة مناهج البحث العلمي أي كافة فروع العلوم في اصول ومناهج علمية. [1]

فعملية تكوين مناهج البحث العلمي وعلم المناهج عملية يشترك فيها كل من العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي بصورة تكامل وتعاون وتساند. ويتم ذلك عن طريق قيام العالم المتخصص في خطوة ومرحلة اولى وبيان المنهج الذي اكتشفه واتبعه في بحوثه ودراسته العلمية المتخصصة في نطاق علم من العلوم ، ويقدم تقريرا واطروحة أو مقال عن ذلك ، ثم يأتي عالم آخر اوسع علما وافقا ذو عقلية تأملية شمولية وعامة ، ليقوم بعملية ملاحظة ومراقبة وتنسيق بين التقارير والنتائج التي توصل اليها العلماء المتخصصون في مختلف فروع العلوم المختلفة ، ويحدد الخصائص العامة للمناهج المختلفة ثم يأتي خطوة ومرحلة ثالثة الفيلسوف المنطقي ليحاول ان يربط هذه المناهج والصفات الذاتية للعقل الانساني القائم وصياغة النتائج في صورة مذهب للعقل الانساني في ميدان البحث عن الحقيقة ، وخلق مبادئ وارشادات وتوجيهات عامة تساعد كل عالم متخصص على البحث في ميدان تخصصه. [2]

ومن ثم يتكامل ويتعاون كل من دور العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي في تكوين مناهج البحث العلمي وعلم المناهج.

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق، ص9-10

[2] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص11.

الدكتور جلال محمد الحميد موسى، مناهج البحث العلمي عند العرب ، رسالة دكتوراه ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الاولى 1972، ص 31-32.

كما أن كافة المناهج العلمية صالحة للبحث في كافة العلوم المختلفة فليس هناك تخصص وتخصيص المناهج، بحيث ان لكل منهج من مناهج البحث العلمي يصلح لكل علم من العلوم ، فالمنهج التجريبي مثلا يطبق في مجال العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية والعلوم الطبية والعلوم الانسانية والاجتماعية ، وكذا كل من المنهج التاريخي والمنهج الاستدلالي والمنهج الجدلي ، وانما طريقة وكيفية استخدام هذه المناهج تختلف من علم الى آخر طبقا لخصوصيات طبيعة هذا العلم وروحه أو ذلك. [1]

كما أنه يمكن استخدام كافة المناهج العلمية في بحث علمي واحد وفي نطاق علم معين واحد بشكل استخدام تكافل وتعاون وتساند كافة هذه المناهج في انجاز بحث علمي كامل وشامل ذو براهين ونتائج وقوانين علمية يقينية وثابتة ومطلقة وتزداد الحاجة الى استخدام اكثر من منهج واحد من مناهج البحث العلمية في نطاق العلوم الانسانية والاجتماعية من أجل الحصول على نتائج وحقائق اكثر ثباتا ويقينا ، نظرا لشدة تعقد وتغير وتحرك الروابط في الظواهر الانسانية والاجتماعية وصعوبة حصرها وملاحظتها وتجريبها والاستدلال فيها والقياس عليها. [2]

وقد طبق اميل دوركايم مناهج البحث العلمي في كتابه " تقسيم العمل الاجتماعي La Division du Travail " الذي اصدره سنة 1893 واستخراج العديد من القوانين والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. [3]

وكذلك نجد دوركايم قد طبق مناهج البحث العلمي المختلفة في مؤلفة الانتحار " Le suicide " الذي صدر عام 1887 ، واستخرج العديد من النتائج والقوانين الاجتماعية [1]

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 13-17.
[2] ريمون بورون " RAYMOND BOUDON " مناهج علم الاجتماع " Les methodes en sooiologie " ترجمة هالة شؤون الحاج ، بيروت ، الدكتور عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق، ص 15-17.
[3] الدكتور محمد احمد الزعبي، المرجع السابق، ص32.
الدكتور عبد الرحمان بدوي ، المرجع السابق، ص225.

وقد قامت محاولات مماثلة في كافة فروع العلوم الاجتماعية، حيث اثبت علماء الاقتصاد وعلماء السياسة وعلماء القانون. وعلم الادارة والتنظيم الطبيعة العلمية لفروع العلوم الاجتماعية والسلوكية واكتشفوا وبنوا مناهج بحث علمية جزئية وخاصة فروع هذه العلوم كما اثبتوا وطبقوا مناهج البحث العلمي المعروفة (المنهج الاستدلالي، المنهج التاريخي، المنهج الجدلي [2] ، وكذا استخدامهم لكافة انواع البحوث العلمية وأدوات البحث العلمية في مجال دراسة الظواهر والمواقف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والنفسية والتنظيمية المختلفة.

فالعلوم الاجتماعية هي ميدان أصيل وأساسي لإستعمال وتطبيق مناهج البحث العلمي مثل العلوم الطبيعية والطبية والرياضية.

[1]الدكتور عبد الحميد لطقي، المرجع السابق، ص 298-299.
[2]الدكتور عبد الحميد لطفي، المرجع السابق، ص300.

المحاضرة السادسة: العلوم القانونية والإدارية ومناهج البحث العلمي

فالعلوم القانونية أو علم القانون ، والعلوم الإدارية تعتبر جزء لا يتجزأ من العلوم الاجتماعية والسلوكية على أساس ان هدف العلوم القانونية هو تنظيم المجتمع وضبطه ضبطا قانونيا وتنظيميا من أجل تحقيق المصالح العامة المشتركة عن طريق توفير الأمن والسلام والاستقرار الاجتماعي.[1]

فالعلوم القانونية تهتم بدراسة الظواهر والمواقف الاجتماعية دراسة علمية قانونية من أجل اكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها وضبطها وتنظيمها بواسطة قواعد وقوانين علمية قانونية عامة ومن ثم كان علم القانون فرع من فروع العلوم الاجتماعية ينطبق عليها مثل العلوم الاجتماعية الاخرى - مناهج البحث العلمي مع نوع من التخصيص والتكييف والملائمة بالقدر اللازم لدواعي ومتطلبات وخصوصيات طبيعة العلوم القانونية.[2]

ولكي ترتبط العلوم القانونية والادارية بالعلوم الاجتماعية وتصبح فرع أو جزء منها يشترط العلماء ضرورة توفر الشروط التالية في العلوم القانونية والادارية :

1- ان تكون غايات علم القانون هي ذات غايات العلوم الاجتماعية أي انشاء وصياغة احكام وقواعد وقوانين عامة متناسقة علميا ومرتبطة ارتباطا وثيقا بنمط سلوكي واخلاقي رشيد.[3]

2- ان تكون موضوعات واهتمامات علم القانون الاساسية والاصلية موضوعات واهتمامات القيم الاجتماعية والقضايا الانثرو بولوجية.[4]

---

[1] رسكوياوند " ROSCOE POUN " ، مدخل الى فلسفة القانون، ترجمة الدكتور صلاح دباغ، ومراجعة الدكتور احمد مسلم، بيروت ، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، 1967 ، ص 13-15. الدكتور نعيم عطية ، في الروابط بين القانون والدولة والفرد، القاهرة، وزارة الثقافة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1968، ص9-14.
الدكتور عبد الحميد لطفي، المرجع السابق، ص 22-23.
الدكتور محمود ابو زيد، علم الاجتماع القانوني، القاهرة، مكتبة غريب 1977، ص 9-24.

[2] الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص18.

[3] الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص18.

[4] الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص18.

3- ان تكون المناهج والبحوث العلمية وادواتها هي ذات المناهج والبحوث والادوات العلمية المستخدمة والمطبقة في مجالات العلوم الاجتماعية.[1]

فعلم القانون هو علم اولا وعلم اجتماعي اصلا واساسا ووظيفة وغاية ثانيا ومن ثم تطبق وتستخدم مناهج البحث العلمي المعروفة و المنهج الاستدلالي ، والمنهج التجريبي ، والمنهج التاريخي ، والمنهج الجدلي او الدياليكتيكي وانواع البحوث العلمية وادواتها التي تستخدم في أنواع وفروع العلوم الأخرى الطبيعية والرياضية والطبية والاجتماعية [2]. والى حين التطرق الى تفاصيل مدى وكيفية تطبيق كل منهج من مناهج البحث العلمي المعروفة في ميدان العلوم القانونية والادارية ، وذلك وقت ومكان دراسة كل منهج من مناهج البحث العلمية على حدة في نطاق هذه الدراسة وقبل الوصول الى ذلك يجب التطرق - هنا - الى تحديد نطاق الدراسات العلمية القانونية التي يصح ويجوز فيها فقط استخدام - المناهج والبحوث والادوات العلمية وتحديد الدراسات والبحوث القانونية والادارية التي لا ترتقي الى درجة الدراسات والبحوث العلمية والفلسفية والتي لا يجوز ولا يصلح تطبيق واستخدام مناهج البحث العلمي فيها وانما تستخدم فيها فقط انواع البحوث العلمية وادوات البحث العلمي من أجل التفسير والملائمة الاجتماعية والايديولوجية والسياسية والاقتصادية والفنية والعملية والحضارية البيئية لتفسير قواعد وقوانين ونظريات القانون وعلم الادارة وتطبيقها بصورة سليمة وملائمة ولائقة.

نطاق تطبيق مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية والادارية :

مدى قابلية مناهج البحث العلمي للتطبيق في مجال العلوم القانونية والإدارية :

---

[1] الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص97-106.

[2] رسكو باوند " ROSCOE POUND " المرجع السابق، ص 24-37. HERBERT A.SIMON, Administration et processus de decision, Paris, Economica 1983 pp 223-228. - Le nouveau management, Paris 1980 pp1-129
كلود.س. جورج الابن تاريخ الفكر الاداري، ترجمة احمد حمودة ، القاهرة ، مكتبة الوعي العربي، 1972 ص15 ومابعدها.

لقد قام فلاسفة القانون ورجال علم الاجتماع القانوني بمحاولة التمييز والتفريق بين البحوث والدراسات القانونية الفلسفية والاجتماعية التأصيلية والتحليلية والبحوث والدراسات القانونية الفقهية الوظيفية والعلمية وقالوا بأن النوع الأول من البحوث والدراسات العلمية القانونية هو فقط الذي يعتبر ميدان للبحث العلمي ولتطبيق واستخدام مناهج البحث العلمي بينما يظل النوع الثاني من الدراسات القانونية التي هي دراسات فقهية وقضائية وظيفية وتطبيقية مجرد دراسات وبحوث علمية وتطبيقية تعتمد على فن التكنولوجيا الملائمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية والبيئية تفسير تطبيق الأحكام والمبادئ والقوانين والقواعد العامة القانونية ، ولا تسمو إلى درجة التحليل والتركيب والاكتشاف والتفسير والتنبؤ والتحكم في القوانين والقواعد والمبادئ العلمية القانونية العامة المترابطة والمتناسقة. [1]

وأساس هذا القول عند رجال فلسفة القانون ورجال علماء الاجتماع القانوني هو ان هناك مشكلات ومعطيات وظواهر وقضايا قانونية فلسفية واجتماعية لها طبيعة عقلية وفكرية علمية وفلسفية تحليلية أو أصلية وشمولية عامة، تتطلب تدخل الفلسفة وعلم الاجتماع القانوني لتكوين وصياغة القواعد والقوانين والأحكام والمبادئ القانونية العامة والثابتة نسبيا لتنظيم وضبط المجتمع عن طريق إقامة النظام العام، وتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي، وتحقيق الملائمة الزمنية المكانية والبيئية للقواعد والقوانين والأحكام والمبادئ القانونية العامة، وهذا يتطلب استخدام مناهج البحث العلمي وبحوثه وأدواته المختلفة. [2]

---

[1] الدكتور محمود ابو زيد ، المرجع السابق، ص 77-79.
- روسكو باوند " ROSCOE POUND " المرجع السابق، ص 13-15 .
- الدكتور نعيم عطية، المرجع السابق، ص 10-21.
CH.PERELMAN, Méthodes du droit, Paris DALLOZ, 1976, pp.1-18.

[2] روسكو باوند، المرجع السابق، ص 14-16.
الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص77-79.

ولقد تم فعلا اكتشاف وتفسير وتكييف القواعد والقوانين والقواعد العلمية في مجال العلوم القانونية والإدارية بواسطة رجال الفلسفة القانونية وعلماء الاجتماع القانوني مثل القواعد والقوانين العلمية العامة المتعلقة بتأصيل والتفسير وتنظيم أصل وأغراض القاعدة القانونية وأساس الالتزام بالقانون [1]،والقوانين والمبادئ والنظريات العلمية المتعلقة بتفسير أصل الدولة ووظائفها قديما وحديثا واصل وأساس وأهداف السيادة والسلطة العامة في المجتمع والدولة ، ظاهرة تقييد السلطة والدولة بالقانون وأساس الالتزام العقدي وأساس المسؤولية القانونية والقوانين والمبادئ والقواعد العلمية المتعلقة بالتنظيم الإداري و ملائمتها وتكييفها مع المعطيات الإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية والانثروبولوجية . [2]

بينما هناك من المشكلات والظواهر والمعطيات والمواقف والقضايا القانونية ذات الصفة والطبيعة التنفيذية والتطبيقية والملائمة والتكييف، تتطلب قدرات ومهارات عملية وفنية وتكنولوجية خاصة كتفسير وتطبيق القوانين والمبادئ والقواعد العلمية القانونية العامة والمجردة تفسيرا سليما وتطبيقا صحيحا وملائما.ويقوم بهذا الدور الدراسات والبحوث القانونية الفقهية والمشرع وأحكام القضاء. [3]

فدور رجال فقه القانون واجتهادات القضاء ومواقف المشرع ينحصر في ابتكار الأفكار والنظريات الثانوية التي تقوم بدراسة القوانين والمبادئ والقواعد العلمية القانونية العامة والمجردة والثابتة التي يبتكرها الفلاسفة وعلماء علم الاجتماع القانوني ودراسة الظاهرة القانونية والاجتماعية حية متحركة ومتطورة وتكييفها وملائمتها مع التطورات والمعطيات الاجتماعية والسياسية والحضارية

---

[1] الدكتور نعيم عطية ، المرجع السابق، ص10-21.

[2] رسكو باوند ، المرجع السابق، ص14-37.

- الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص77-89.

- الدكتور فريل هيدي " FERREL HEADY " الادارة العامة ، منظور مقارن، ترجمة الدكتور محمد قاسم القرويتي، الاردن، عمان، الجامعة الاردنية 1983، ص11 ومابعدها.

- الدكتور علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي ، الكويت، وكالة المطبوعات ، 1975، ص7 ومابعدها.

كلود.س . جورج الابن ، المرجع السابق، ص 117 وما يليها.

[3] رسكو باوند، المرجع السابق، ص 14-37.

الجديدة وكذا تفسير المبادئ والقواعد العلمية القانونية العامة تفسيرا سليما وتجسيدها وتخصيصها في أفكار ونظريات قانونية قابلة للتنفيذ والتطبيق السليم على واقع الحياة العملية. [1]

بينما يوجد نوع آخر من المشكلات والمعطيات والظواهر والقضايا القانونية القياسية الوظيفية والعملية والتفسيرية والتطبيقية ، تتطلب تدخل الدراسات العلمية القانونية الفقهية والاجتهادات والممارسات القضائية والبدائل والحلول التشريعية القياسية وذلك بهدف تجسيد وتحقيق الغايات والوظائف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية والإيديولوجية للقانون في المجتمع والدولة بواسطة خلق الأفكار والنظريات والقواعد والمبادئ القياسية لملائمة وتكييف وتفسير القوانين والنظريات والمبادئ العلمية والقانونية العامة والثابتة نسبيا،المكتشفة من طرف الفلاسفة وعلماء علم الاجتماع القانوني وتكييف وتفسير وملائمة زمانية ومكانية واجتماعية واقتصادية وثقافية أو حضارية ، من أجل تطبيقها على واقع الحياة الحي والمتحرك والمتغير باستمرار واطراد تطبيقا سليما وصحيحا [2].

ويضطلع هذا النوع من الدراسات والبحوث العلمية القانونية رجال الفقه القانوني ورجال القضاء والمختصون برسم السياسات التشريعية القانونية والقضائية وكذا المشرع ونظرا لطبيعة هذا النوع من البحوث والدراسات القانونية من حيث أنها بحوث ودراسات قانونية وظيفية وعملية وتفسيرية وقياسية ، وبحوث ودراسات ملائمة وتكييف للقانون من أجل تحقيق أهدافه ووظائفه بصورة سليمة وصحيحة، فان هذه الدراسات والبحوث القانونية الفقهية والقضائية والتشريعية عامة وثابتة بل هي دراسات جزئية ونسبية ومرنة تتنوع وتختلف من نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وإيديولوجي

[1] رسكو باوند ، المرجع السابق، ص 22 ومابعدها
- الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص 77-95.
[2] رسكوباوند، المرجع السابق، ص 21-37 وص 39-190.
- الدكتور نعيم عطية ، المرجع السابق ، ص 9-21.
- والدكتور محمود ابو زيد ، المرجع السابق ص9-24.

وحضاري وقانوني إلى أخره ومن زمن إلى زمن آخر ومن بلد إلى بلد آخر ومن مدرسة قانونية إلى مدرسة قانونية أخرى، ومن تطبيقات إلى تطبيقات أخرى ومن مشكلة قانونية إلى مشكلة أخرى وهكذا ، الأمر الذي أدى إلى قيام منهج الدراسات القانونية المقارنة [1]، والى ظاهرة بيئية او إيديولوجية النظم والدراسات القانونية الفقهية والقضائية والتشريعية اي الدراسات والبحوث الوظيفية والتطبيقية والتفسيرية والتكييفية والقياسية واختلاف المدارس والنظريات القانونية وتنوعها ، وكذا اختلاف المداخل والأسس الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للعملية القانونية وتعقدها وتفرعها وتجزئتها ومرونتها. وهذا كله نابع من طبيعة هذا النوع من البحوث والدراسات القانونية من حيث أنها دراسات وبحوث وظيفية وغائية وقياسية وبحوث ودراسات ملائمة وتكييف وتفسير وتطبيق للمبادئ والقوانين والنظريات العلمية والعامة والثابتة في مجال الظواهر الاجتماعية القانونية.

العلوم الإدارية ومناهج البحث العلمي :

والعلوم الإدارية أيضا هي فرع من العلوم الاجتماعية والسلوكية لكون العلوم الإدارية تتعلق بدراسة وتحليل وتفسير والتحكم في عملية الإدارة والتسيير والقيادة الإدارية للمجتمع، كظاهرة اجتماعية حيث تهتم وتختص مجموعة القوانين والمبادئ والأسس والمفاهيم الإدارية المنتظمة والصحيحة بالكشف عن السلوك الإنساني النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها من أجل تنظيم العمل الإداري بصورة فعالة ورشيدة من أجل تحقيق أهداف النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في نطاق الوظيفة الإدارية. [2]

[1] روسكوباوند ، المرجع السابق، ص 27-37 و ص 63-86.
- الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص107 ومابعدها.
- وللتفاصيل يراجع مؤلفات وبحوث مادة القانون المقارن.
[2] الدكتور زكي محمود هاشم، الجوانب السلوكية في الادارة، الكويت ، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية 1978 ص 9-16.

كما ان الإدارة ونظرية التنظيم الإدارية والعلوم الإدارية تعتبر ظواهر اجتماعية بالدرجة الأولى، إذ إن الإدارة باعتبارها فن وعلم جمع وتوحيد وتنسيق وتوجيه مجهودات الآخرين لتحقيق هدف معين له قيم محددة وثابتة هي خلية اجتماعية وإنسانية وبالتالي ظاهرة سلوكية واجتماعية أصلا. [1]

والعلوم الإدارية باعتبارها مجموعة المعلومات والمعارف العلمية المتعلقة بالإدارة كتنظيم (هيكلة ومؤسسات ومنظمات عضوية) وكنشاط وعمل وغايات وأهداف وأساليب وطرق الإدارة والتسيير، هي علوم أولا وعلوم اجتماعية ثانية، تخضع في مجال الدراسة والبحث العلمي للمناهج والبحوث العلمية المطبقة والمستخدمة في العلوم الاجتماعية مثل المنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي والمنهج التاريخي والمنهج الديالكتيكي وتستخدم أدوات ووسائل البحث العلمي المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية الأخرى كما سنرى ذلك فيما بعد .

ومن أهم القواعد والمبادئ العلمية الإدارية العامة في نطاق العلوم الإدارية والتي تم اكتشافها كقوانين ومبادئ علمية عامة وثابتة في مجال العلوم الإدارية بعد استخدام مناهج البحث العلمي المعروفة ، مبدأ تقسيم العمل والتخصص ، ومبدأ وحدة السلطة ، ومبدأ تحديد النطاق ، ومبدأ تفويض السلطة ومبدأ الفاعلية والكفاية الإدارية ومبدأ تحديد الأهداف الإدارية. [2]

الدكتور مهدي حسن زويلف ، علم النفس الاداري ، ومحددات السلوك الاداري ، جامع الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، الوثيقة رقم 268 عمان ، الاردن ، 1982.
ص 7 ومابعدها.
BERNARD GOURNAY, Jean-Francois
KESLER, et jeanne SIWEK-POUY DESSEAU, Adminis-tration publique P.U.F. 1967 pp 8-31.

[1] الدكتور مهدي حسن زويلف، الدكتور محمد قاسم القرويتي، المرجع السابق، ص21

[2] هربرت سايمون، الادارة وعملية اتخاذ القرارات الادارية، المرجع السابق، ص 4-19.
- شارل دبياش ، علم الادارة العامة ، دالوز الطبعة الثانية 1972، ص 7-9.
- كلود . س. جورج الابن، تاريخ الفكر الاداري ، ترجمة احمد حمودة، القاهرة، مكتبة الوعي العربي 1972 ، ص 149 ومابعدها.

فالعلوم الإدارية والقانونية هي علوم اجتماعية وسلوكية تخضع لمناهج البحث العلمي واستخدام أدواته وفي نطاق الشروط والتحفظات المطلوبة لتطبيق مناهج البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية ومنها العلوم القانونية والإدارية. [1]

وسنحاول معرفة حقيقة استخدام وتطبيق مناهج البحث العلمي الأصلية والأساسية المعروفة (المنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي والمنهج التاريخي والمنهج الديالكتيكي) في مجال العلوم القانونية والإدارية عند دراسة كل منهج من هذه المناهج على حدة.

[1] الدكتور عبد الباري درة، " دور العلوم السلوكية في التنمية الادارية " جامعة الدول العربية المنظمة العربية للعلوم الادارية ، الاردن ، عمان ، المجلة العربية للعلوم الادارية ، يونيه حزيران 1980 ، ص 60-67.

المحاضرة السابعة: المنهج التاريخي و تطبيقاته في العلوم القانونية

إذا كان التاريخ يتكون من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة،ولن تتكرر أبدا ،على أساس أن التاريخ يستند على عنصر الزمن المتجه دوما إلى الأمام دون تكرار ورجوع إلى الوراء. [1]

فإن لدراسة الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية قيم ومزايا جمة في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والأحداث والحركات والمؤسسات والنظم،وفي محاولة فهم حاضرها والتبوء بأحكام وأحوال مستقبلها على ضوء دراسة تاريخ ماضيها. [2]

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات والبحوث العلمية التاريخية ،التي تحاول بواسطة علم التاريخ – والمنهج التاريخي – أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية لفكرة من الأفكار أونظرية من النظريات اومدرسة من المدارس أومؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية الفردية والعامة الوطنية أوالد ولية،ولشخصية من الشخصيات الإنسانية.

ويكفي أن ندرس الوقائع والحوادث والظواهر التاريخية دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق وتستخدم الملاحظة العلمية والتدليل والتجريب العلمي وتستنبط القوانين العلمية العامة والثابتة والمفسرة والضابطة لابد من استخدام المنهج العلمي التاريخي في البحوث العلمية المتعلقة بدراسة تاريخ الماضي والوقائع والأحداث والظواهر والحقائق .

[1]- الدكتور عبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص133

[2]- الدكتور احمد بدر،المرجع السابق،ص134-135.

- الدكتور سيدالهوارى،الادارة،القاهرة ومكتبة عين شمس،1975ص 69

وسنقوم - هنا – بإعطاء فكرة موجزة ومركزة عن المنهج العلمي التاريخي ثم القيام ببيان دور هذا المنهج في الدراسات والبحوث العلمية القانونية والتاريخية والمتعلقة ببحث تاريخ ماضي الحوادث والوقائع والحقائق القانونية والإدارية على النحو التالي:

تعريف المنهج التاريخي : عرف المنهج التاريخي – كمنهج من مناهج البحث العلمي عدة تعريفات عامة وخاصة منها التعريف العام الذي يقرر صاحبه بانه : الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية وأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتبوء بما سيكون عليها في المستقبل. [1]

ومنها التعريف التالي والذي يمتاز بنوع من التحديد والدقة في تحديد معنى المنهج التاريخي، حيث يفيد هذا التعريف عن المنهج التاريخي هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق المسجلة مع بعضها بطريقة منطقية ... والاعتماد على هذه الأدلة تكوينا لنتائج التي تقدم حقائق جديدة و تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات والأفكار الإنسانية [2]

ومن التعريفات التي تتمتع بالدقة والشمولية في حصر عناصر ومراحل المنهج التاريخي التعريف الذي يقرر بانه يمكن تعريف المنهج التاريخي بانه " مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي ، والمؤرخ ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه ، وكما كان عليه في زمانه ، ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه . وهذه الطرايق قابلة دوما للتطور، والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها، ونهج اكتسابها" . [3]

---

[1]- الدكتورسيد الهواري،المرجع السابق،ص 469

[2]- تعريف هيلوى تيروس Hillway tyrus ورد هذا التعريف في مرجع الدكتور أحمد بدر ، السابق ، ص 235 – 236 .

[3]- الدكتور ليلى الصباغ ، دراسة في منهجية البحث التاريخي ، دمشق جامعة دمشق ، مطبعة خالد بن الوليد ، 1978 -1979 ، ص 3.

ويمكن القول بان المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يقوم على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الاحدات والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابته نسبيا .

عناصر ومراحل المنهج التاريخي :

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة ومتكاملة في تكوين هوية وبناء المنهج التاريخي ومضمونه ، كمنهج من مناهج البحث العلمي ، يقود العقل الإنساني بطريقة علمية منتظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية .

وعناصر ومراحل المنهج التاريخي هي:

1- تحديد المشكلة أو الموضوع التاريخية

2- جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالوقائع والأحداث.

3- نقد وتقييم الوثائق التاريخية.

4- عملية التركيب والتفسير التاريخية،صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية

أولا : تحديد المشكلة العلمية التاريخية :

المقصود بتحديد المشكلة العلمية التاريخية – هنا هو تحديد الموضوع أوالفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية،الامر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث العلمي التاريخي لاستخراج فرضيات عملية تكون الإجابة العلمية الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية .

فالمشكلة العلمية التاريخية في تلك الفكرة المحركة والقائدة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول الى فرضيات ونظريات وقوانين علمية ثابته وعامه تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية لهذه الفكرة القائدة (المشكلة).[1]

وتعتبر عملية تحديد المشكلة تحديدا واضحا ودقيقا وعلميا من أول وسائل نجاح البحث التاريخي في الوصول إلى الحقيقة التاريخية ،لذا يشترط في علمية تحديد المشكلة التاريخية الشروط التالية :

1- يجب ان تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر .[2]

2- يجب أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكامله وجامعه لكافة عناصرها .

3- يجب ان تكون عملية تحديد المشكلة وصياغتها بطريقة جيده وملائمة لاستخدام البحث العلمي التجريبي كما يجب ان تحدد المشكلة ارقام التاريخية بطريقة علمية[3]

وأمثلة المشكلات العلمية التاريخية، التساؤلات عن أسباب وكيفيات وجود وتطور بعض الأفكار والحقائق والظواهر والأحداث الطبيعية الجيولوجية والكيماوية، والاجتماعية والإنسانية والقانونية والسياسية المختلفة في الماضي وعلاقة ذلك بحاضرها والتساؤل عن مصير أحوالها في المستقبل .

[1]- الدكتور فاخر عاقل،المرجعالسابق،ص 43.
- الدكتورة ليلىالصباغ،المرجعالسابق،ص143_144.
- وتعرفالمشكلةبصفةعامةبانها :" جملةاستفساريةتسالمنالعلاقةاوعلاقةالسببيةوالحتميةبينمتحوليناواكثرالدكتور فاخر عاقل،النجمالسابق،ص 40
[2]-الدكتور فاخر عاقل،المرجعالسابق،ص 46.
- الدكتور فاخر عاقل،المرجعالسابق،ص 46 وص 103.
[3]- -الدكتور فاخر عاقل. المرجعالسابق،ص 46-47.

ثانيا : حصر وجمع الوثائق التاريخية :

بعد عملية تحديد المشكلة العلمية وصياغتها ، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بهذه المشكلة،وذلك عن طريق حصر كافة المصادر والوثائق والاثار والتسجيلات المتصلة، بعناصر و أجزاء المشكلة ودراسة وتحليل هذه الوثائق والمصادر بطريقة علمية وسلمية للتأكد من هويتها وصحتها وصدق وسلامة مضمونها .[1]

ونظرا لحيوية وخطورة وأهمية الدور الذي تقوم به الوثائق و المصادر التاريخية في تكوين المنهج التاريخي وفي القيام بعملية البحث عن الحقيقة التاريخية حيث أن الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي ، لذلك يطلق البعض على المنهج التاريخي اسم منهج الوثائق أو بحث الوثائق .[2]

لذلك يستوجب الأمر هنا،التصرف لتحديد معنى الوثائق وبيان معناها اللغوي والاصطلاحي، وتحديد أنواعها وتوضيح كيفية تحليلها ونقدها وتقيمها بأدلة عملية للتحليل والتركيب للوقائع والأحداث الماضية لاستنباط الآليات العلمية التاريخية في صورة فرضيات ونظريات وقوانين علمية عامة وثابتة ودقيقة .

1 – معنى الوثائق : الوثيقة لغة معناها،" وثق به وثاقة وثقة اي ائتمنه، والوثاقة مصدر الشي المحكم الوثيق ، والوثيقة في الأمر أحكامه، والأخذ بالثقة"[3]

[1]-- الدكتورة ليلىالصباغ،المرجعالسابق،ص 139
- الدكتورأحمد بدرى،المرجع السابق،ص 139.
- الدكتورعبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص 184_185
- الدكتورفاخرعاقل،المرجع السابق،ص103.
[2]- الدكتورفاخرعاقل،المرجع السابق،ص103.
- الدكتوراحمد بدرى،المرجع السابق،ص 234.
- الدكتورعبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص 184
[3]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص151.

كما تعني الوثيقة لغة الاداة والدليل والبينه المكتوبة الصحيحة والقاطعة في الإثبات [1]. وتعني كلمة الوثيقة في اللغة اللاتينية HEURISTIK البحث والوجد، ومحاولة إيجاد الأدلة الكافية والممكنة والمتعلقة بحادث من الحوادث التاريخية. [2]

أما معنى الوثيقة والوثائق اصطلاحا، فقد عرفه المؤرخين في صياغات مختلفة ومتعددة،منها التعريف الذي يقول بان الوثيقة هي : " جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القدماء" . [3]

والتعريف الذي يقرر أن الوثيقة هي " كل ما يمكن أن يكشف لنا عن ماضي الإنسان " . [4]

2 – أنواع الوثائق التاريخية :

تتعدد أنواع الوثائق التاريخية بتعدد أنواع التقسيمات المختلفة للوثائق التاريخية،هذه التقسيمات متنوع وتتعدد بدورها وفقا لاختلاف علماء وفلاسفة التاريخ ، ولاختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الوثائق التاريخية .

لذلك نحدد أنواع الوثائق التاريخية وفقا لكل تقسيم:

أ- أنواع الوثائق التاريخية على أساس و تقسيم الروايات المأثورة والمخلفات:

فيقررا لبعض من علماء وفلاسفة التاريخ أن الوثائق التاريخية تنقسم إلى فئتين فئة الروايات المأثورة وهي وثائق أو مصادر رغب الإنسان الماضي نقلها إلى من بعده من الناس، ومن أمثلة الروايات المأثورة، الروايات الشفوية، والروايات المكتوبة والمطبوعة،والروايات المصورة والرسوم والخرائط. [5]

---

[1]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص151

[2]- الدكتور عبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص184.

[3]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص152.

[4]- ورد ذلك في مرجع الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص152

[5]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص152.

وفئة " المخلفات " أو البقايا في كل ما تركه وخلفه الإنسان الماضي بدون قصد وإرادة وشعور منه فيتركه لغيره من بعده مثل اللغة والأدب والموسيقى وكافة صور التعبير الفني؛ المعدات الصناعية، والقوانين والعادات. [1]

وهذا التقسيم منتقد من حيث انه لا يمكن الحسم والقطع و التمييز بين الروايات المأثورة والمخلفات. [2]

أ- أنواع الوثائق التاريخية على أساس تقسيمها الى وثائق ومصادر أصلية وأولية والى مصادر مشتتة وغير أصلية (مراجع)

والوثائق التاريخية الأولية والأصلية (أصول) ، فهي الآثار والمخلفات المادية المباشرة والمعاصرة للحقيقة التاريخية محل الدراسة والبحث او نقش مباشرة ، أو تعبير مباشر، وقد تكون هذه الوثائق الأصلية آثار ومخلفات مادية مباشرة في صورة مباني وطرق وجسور ونقود، وأدوات وبقايا إنسانية وقد تكون تقارير كتبها مشهور، او مذكرات شخصية، او نصوص القوانين وأحكام قضائية ونسخ عقود ومعاهدات، وأوامر وتوجيهات ورسائل رسمية ويسمى هذا النوع من الوثائق التاريخية " المصادر ". [3]

[1]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص 153. 152 .
[2]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص153.
[3]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،م 153

أما الوثائق التاريخية المشتقة وغير الأصلية،فهي تلك الوثائق التاريخية المشتقة والمقتبسة من المصادر الأولى والوثائق التاريخية الأصلية . وقد تكون هذه الوثائق المشتقة المنقولة والمقتبسة من الأصل التاريخي من الدرجة الأولى، وقد تكون من الدرجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة ... وهكذا وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المصدر الأصلي وتبعا لتعدد المراجع الواسطة بينها وبين المصدر أو الوثيقة الأصلية . [1]

ج- أنواع الوثائق التاريخية على أساس تقسيمها إلى وثائق، وأثار غير مكتوبة ووثائق وآثار مكتوبة:

والوثائق والآثار والأشياء المصنوعة وغير المكتوبة وغير المطبوعة ، فهي تتمثل في الأهرامات المعابد والأبنية والأنهار والتخطيطات المختلفة للمدن، والتي تركها الإنسان الماضي.

أما الوثائق التاريخية المكتوبة والمطبوعة،فهي كلما خلفه الإنسان الماضي، من مدونات على الفخار ونقوش على الحجر والمعادن أو على الورق ، بالإضافة إلى المسجلات الصوتية . [2]

أنواع الوثائق التاريخية حسب القائمة :

وهناك تقسيم أخر للوثائق التاريخية ، يقوم بعض أنواع هذه الوثائق التاريخية دون أن يتبنى أساس واحد لتنويعها . [3]

ومن أهم أنواع الوثائق التاريخية وفقا لهذا التقسيم مايلي:

المسجلات والوثائق الرسمية: مثل التشريعات و أحكام القضاء والعقود والمعاهدات. ومحاضر الاجتماعات والجمعيات الرسمية للمؤسسات الدستورية والتقارير الرسمية المختلفة التي تركها الإنسان الماضي.

- التقارير الصحفية التي تركها الإنسان الماضي.

[1]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص 154.
[2]- الدكتور عبد الرحمان بدوى،المرجع السابق،ص186.
[3]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص 154-155.

- الشهادات الحية التي ينطق بها شهود عيان عاصروا الأحداث والقضايا التاريخية محل الدراسة والبحث العلمي.
- المصادر الشخصية والرسائل والمذكرات الشخصية التي يتركها الأشخاص التاريخيون.
- المذكرات والتراجم عن الأشخاص.
- الدراسات والبحوث والكتابات التاريخية.
- الدراسات والبحوث الوصفية الماضية والتاريخية .
- الكتابات الأدبية والفنية والفلسفية الماضية.
- البقايا والآثار الأثرية والجيولوجية.
- الأعمال الفنية المتنوعة.

ثالثا : نقد الوثائق التاريخية :

بعد عملية حصر وجمع الوثائق التاريخية المتصلة بالموضوع محل الدراسة والبحث العلمي ، تأتي عملية ومرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق تحليلا علميا دقيقا عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتأكد من مدى أصالة وهوية ومعنى وصدق هذه الوثائق التاريخية فيما تحمله من أدلة تاريخية للحقيقة التاريخية للموضوع أو المشكلة محل الدراسة والبحث التاريخي. وتعرف عملية التقييم والفحص والتحليل هذه الوثائق التاريخية بعملية النقد وتتطلب عملية النقد هذه صفات خاصة في الباحث التاريخي ، مثل الحس التاريخي القوى، والذكاء و الإدراك العميق والمعرفة الواسعة والثقافة المتنوعة ، وكذا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية مثل فقه اللغة، وعلم الكيمياء وعلم الأجناس، وعلم الخرائط ، وعلم النفس وعلم الجغرافيا ، وكذا معارف الفنون والآداب ، ومعرفة اللغات القديمة والحديثة .[1]

ونقد الوثائق قد يكون نقدا خارجيا -، وهذا النقد الذي يستهدف إثبات هوية وأصالة وأصل الوثيقة التاريخية، وترميم الأصل التاريخي وإرجاعه إلى حالته الأولى إذا ما أصابته عوامل التغيير ، وكذا تحديد مصدر الوثيقة التاريخية أي تحديد زمانها ومكانها وشخصية مؤلفها. [2]

[1]- الدكتور فاخر عاقل،المرجع السابق،ص106.
الدكتور عبد الرحمان بدوى، المرجع السابق،ص 184.
[2]- الدكتورة ليلي الصباغ،المرجع السابق،ص189.

وقد يكون هذا النقد نقدا داخليا، وهو النقد الذي يستهدف التأكيد من المعنى الحقيقي للوثيقة التاريخية واثبات مدى مصداقيتها .[1]

ولمعرفة بعض التفاصيل إلى كيفيات تحقيق عملية تحليل ونقد الوثائق التاريخية يجب التطرق إلى شرح نوعي النقد الاثنين الخارجي والداخلي .

النقد الخارجي للوثائق التاريخية :

بستهدف هذا النقد . كما سبقت الإشارة إلى ذلك . التعرف على أصل وأصالة الوثيقة التاريخية، والتأكد من مدى صحتها، وكذا ترميم وتصحيح أصل الوثيقة التاريخية إذا ما طرأت عليها تطورات و تغييرات في حالتها ، وإعادتها إلى أولى حالتها ووضعها الأصلي .[2]

ويمكن القيام بعملية التحليل والنقد الخارجي للوثائق. التاريخية عن طريق الاسئلة التالية، ومحاولة الإجابة عليها بواسطة كافة أنواع الاستدلال التجريب العلمي.[3]

1- هل تطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها وخطها وكيفية طباعتها من اعمال الموءلف الأخرى، ومع الفترة التي كتبت فيها الوثيقة .؟

2- هل يظهر مؤلف الوثيقة جهلا ببعض الأشياء كان مطلوبا أن يعرفها ؟ .

3- هل ما كتبه المؤلف كان غير معروف من طرف شخص أخر عاش عصره ؟

4- هل هناك تغييرات في الخطوط؟ .

5- هل هذا المخطوط أصلي للكتاب أم هو نسخة منقولة عن الأمل؟

6- هل هناك ما يؤكد تاريخ مؤلف الوثيقة التاريخية إذا كانت الوثيقة محمولة التاريخ والمؤلف ؟... الخ.

فالنقد الخارجي للوثيقة التاريخية ينصب على إثبات مدى صحة وسلامة الوثائق، وعلى إثبات مدى صحة المصدر أي التأكد من هوية وشخصية السوالف الأصلية.

---

[1]- الدكتورة ليلي الصباغ،المرجع السابق،ص189.
- الدكتورفاخر عاقل،المرجع السابق،ص106.
- الدكتور أحمد بدر ، المرجع السابق ص 147 .
[2]- الدكتور ليلى الصباغ ، المرجع السابق ص 189 .
[3]- - الدكتورفاخر عاقل،المرجع السابق،ص105-106.
- الدكتورة ليلي الصباغ،المرجع السابق،ص ٢٠٣ 189
- الدكتورعبد الرحمان بدوى،المرجع السابق،ص188-520.

النقد الباطن (النقد الداخلي):

وبعد عملية النقد الخارجي للوثائق التاريخية تأتي عملية النقد الداخلي (النقد الباطن) للوثائق التاريخية للتحقق من دقة وصدق الوثائق التاريخية ومدى الثقة في المعلومات التي تحتويها ، وذلك عن طريق الحصول على المعلومات التاريخية الحقيقة الصادقة من الوثائق والأصول التاريخية . [1]

وتتم عملية النقد الداخلي للوثائق التاريخية عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية، وهو مايعرف بالنقد الداخلي الايجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق المؤلف ودقة معلوماته ، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي. [2]

ويمكن الاضطلاع بعملية التحليل والنقد الداخلي للوثائق التاريخية بواسطة طرح الأسئلة التالية والإجابة عليها بواسطة كافة أنواع الاستدلال والتجريب العلمي . [3]

1- هل المؤلف صاحب الوثيقة التاريخية حجة في الميدان،أي معترف به من المؤرخين النقاة ؟.

2- هل يملك مؤلف الوثيقة التاريخية المهارات والقدرات والمعارف اللازمة والكافية لتمكينه من ملاحظة الحوادث التاريخية وتسجيلها وذكرها؟

3- هل حالة المؤلف الصحية وسلامة حواسه وسوء انفعالاته وقدراته العقلية تمكنه من الملاحظة العلمية والدقيقة والكاملة للحوادث التاريخية وتسجيلها وتقريرها بصورة سليمة.

4- هل ما كتبه المؤلف كان بناء على ملاحظته المباشرة أم كان نقلا عن شهادات آخرين أو اقتباسا من مصادر أخرى؟.

5- تحديد الفارق الزمني بين ما كتبه المؤلف المؤرخ ووقوع الحوادث التاريخية ؟.

6- هل ما سجله الكاتب كان تسجيلا وتصويرا مباشرا لما سمع ورأى أم كان من تخيلات الذاكرة ؟.

7- هل اتجاهات وشخصية المؤلف تؤثر في موضوعية المؤلف التاريخي في ملاحظته وتقريره للحوادث التاريخية ؟.

---

[1]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص218.
[2]- الدكتورفاخر عاقل،المرجع السابق،ص106.
- الدكتور عبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص205.
- الدكتوراحمد بدر،المرجع السابق،ص 247
[3]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص218_234.
- الدكتور عبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص206-217.

8- وهل استأجره أحد ليكتب ماكتب ؟.

9- هل كتب المؤلف ما كتبه في ظروف وأحوال حالته دون موضوعيته ودقته؟ [1]

10- هل يناقض المؤلف نفسه أو يتناقض مع حقائق ثابتة ؟

11- هل يتفق المؤلف مع كتاب آخرين موثوق بهم أم لا؟.

وقد وضع **الفان دلين**" VAN DALEN " بعض القواعد والمبادىء تساعد عملية نقد و تحليل الوثائق التاريخية منها القواعد التالية : [2]

1- لا تقرأ في الوثائق التاريخية القديمة مفاهيم وأفكار أزمنة لاحقة ومتأخرة .

2- لا تتسرع في الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثا معينة ، لأنه لم يذكرها ، ولا تعتبر عملية عدم ذكر هذه الوثائق والأحداث دليلا على عدم وقوعها فعلا .

3- لا تبالغ في تقدير قيمة المصدر التاريخي، بل أعطيه قيمته العلمية الحقيقية.

4- لاتكتف بمصدر واحد ولوكان قاطع الدلالة والصدق، بل حاول كلما أمكن ذلك تأييده بمصادر أخرى.

5- ان الأخطاء المتماثلة في مصدرين أو أكثر تدل على نقلها على بعضها البعض أو نقلها من مصدر واحد مشترك.

6- إذا ما تناقض الشهود في تقرير واقعة معينه ، وضع احتمال أن احدهم صادقا ، واحتمال أنهم جميعا مخطئين.

7- الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة تعتبر مقبولة .

8- يجب تأييد وتدعيم الشهادات والأدلة الرسمية الشفوية والكتابية بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلما أمكن ذلك.

9- اعترف بنسبته الوثيقة التاريخية ، فقد تكون الوثيقة التاريخية دليلا قويا في نقطة معينه ، ولا تعتبر كذلك في نقطة أو نقاط أخرى.

---

[1]- الدكتور فاخر عاقل،المرجع السابق،ص107_108.
- الدكتور احمد بدر،المرجع السابق،ص246-247.
- الدكتور عبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص206_221.
- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص ٢٣٤ . 218 .

[2]- اعتمدنا في سرد هذه القواعد على مرجع الدكتور فاخر عاقل،السابق الإشارة إليه ،ص 108-109.

رابعا: عملية التركيب والتفسير التاريخي أي مرحلة صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية

بعد حصر وجمع ونقد الوثائق التاريخية ، يكون الباحث التاريخي قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخية اليقينية المبعثرة والمتفرقة والمتأثرة والعارية. [1]

فتأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي، حتى تتم وتنجز عملية التاريخ الحقيقي، وتكشف وتفسر الحقيقة التاريخية في صورة نظرية أو قانون ثابت وعام يكشف ويفسر الحقيقة العلمية التاريخية حول حدث أو واقعة من الأحداث والوقائع التاريخية مثل تاريخ بلد معين وتاريخ شعب أو تاريخ ثورة من الثورات أو تاريخ سيرة رجل من الرجال أو تاريخ فكرة من الأفكار. [2]

وعملية استعادة واستحضار الوقائع والأحداث التاريخية " RECONSTRUCTION أو التركيب والتفسير التاريخي للوقائع والحوادث التاريخية ، هي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة من ماضي الإنسانية. [3]

وتتضمن مرحلة أو عملية التركيب والتفسير التاريخي للوقائع والحوادث التاريخية من العمليات والمراحل التالية :

1- عملية تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المحصلة لدى الباحث التاريخي، وللموضوع ككل الذي له الحقائق التاريخية المجمعة. [4]

2- في عملية ومرحلة تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة والمبعثرة المحصلة وتوصيفها وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير وأسس منطقية مختارة، بحيث تتجمع وتتشكل المعلومات والحقائق المتشابهة والمتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة. [5]

3- مرحلة أو عملية ملء التغييرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والترتيب للمعلومات والحقائق التاريخية الجزئية والمتفرقة والمتناثرة في إطار وهيكل الترتيب . [6]

---

[1]-الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص235.
[2]-الدكتور عبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص 218.
-الدكتورة ليلي الصباغ،المرجع السابق،ص218_255 •
[3]- -الدكتورة ليلي الصباغ،المرجع السابق،ص235.
[4]- الدكتورة ليلي الصباغ المرجع السابق،ص235_236.
- الدكتور عبدالرحمن المرجع السابق ص 220
[5]- الدكتورة ليلي الصباغ المرجع السابق،ص235_236.
- الدكتور عبدالرحمن بدوي المرجع السابق ص 220
[6]- الدكتورة ليلي الصباغ المرجع السابق،ص240_244.

وتتم عملية ملء الفراغات والتغيرات هذه عن طريق المحاكمة، التي قد تكون محاكمة تركيبية سلبية عن طريق إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس قاعدة أن السكوت حجة " وقد تكون المحاكمة - التركيبية محاكمة ايجابية بواسطة استنتاج واستنباط حقيقة وحقائق تاريخية لم تذكرها الوثائق التاريخية وذلك من حقيقة وحقائق علمية أولية أثبتتها الوثائق والأدلة التاريخية باستعمال منهج الاستدلال.

4- عملية أو مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة ملاحظات حتمية وسببية قائمة بينها أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي، وهي مرحلة وعملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة، فعملية التركيب والبناء والاستعادة التاريخية لاتتحقق بمجرد تجميع الحقائق التاريخية من الوثائق التاريخية المتعلقة بحدث من الحوادث التاريخية بل هي عملية البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب الحوادث وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية. للوقائع والحوادث التاريخية. [1]

أسباب الحوادث والوقائع التاريخية هي أسباب متنوعة ومختلفة في حجمها وفي درجة قوة فاعليتها في تحريك وتوجيه الحوادث التاريخية(أسباب فعاله وأسباب مادية وأسباب ضرورية وأسباب غائبة . [2] فعلاقة السببية والحتمية التاريخية في محاولات الكشف والتعبير عن المجموعات المركبة والمعقدة المتشابكة والمتفاعلة من العوامل الكامنه في كل حدث من الحوادث التاريخية. [3]

وقد تعددت واختلفت المدارس والمذاهب والنظريات الفلسفية في تفسير فلسفة التاريخ وعلاقة الحتمية والسببية التاريخية، مثل نظرية **هرد** التاريخية ونظرية **هيجل** التاريخية وفلسفة **اوغشت كونت** التاريخية ، وفلسفة **ابن خلدون** التاريخية وفلسفة **كارل ماركس** التاريخية، ونظرية **توينبي** التاريخية والمدرسة **البيوغرافية** (مدرسة سير الأشخاص)، والمدرسة التاريخية العلمية ، والمدرسة التاريخية الاقتصادية، والمدرسة التاريخية الجغرافية، والمدرسة التاريخية الاجتماعية، والمدرسة الفكرية ، والمدرسة التاريخية التركيبية والشاملة . [4]

- الدكتور عبدالرحمن المرجع السابق ص 220 -221
[1]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص244.
- الدكتور عبدالرحمان بدوى،المرجع السابق،ص220_221
[2]الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص 244-247 .
[3]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص 245-247 .
[4]- الدكتورة ليلى الصباغ،المرجع السابق،ص 245-273 .

وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي باستخراج وبناء" النظريات والقوانين العلمية والثابته في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخية وتفسيرها وتقريرها .

تطبيقات المنهج التاريخي في ميدان العلوم القانونية والإدارية :

يطلع المنهج التاريخي بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية ، التي تتمحور وتتركز حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية والتنظيمية المتحركة والمتغيرة والمتطورة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر اجتماعية وإنسانية في الأصل الأساسي ، فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والعائلات والمدارس والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية .

فمادامت الأصول والنظم والنظريات والأسس والفلسفات و الافكار والمبادئ، والقواعد والأساليب والطرق القانونية ضاربة جذورها في أعماق وأبعاد تاريخ الحضارات الإنسانية المختلفة وعبر الأحقاب والقرون الزمنية الممتدة إلي أبعاد وأعماق الماضي الإنساني البعيد والغابر، فان المنهج التاريخي هو المنهج العلمي الوحيد الذي يقود إلى معرفة الأصول أو النظم و الفلسفات والأسس والمبادئ والأفكار والقواعد القانونية الماضية و بستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية الحاضرة ، وذلك بطريقة علمية صحيحة وواضحة عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية المتعلقة بالحوادث والوقائع القانونية وتحليلها ونقدها وتركيبها وتفسيرها تاريخيا لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ وأفكار النظم القانونية النافذه والسارية المفعول ، القيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما وحقيقيا أولا ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة ولجعلها أكثر تطورا وتقدم بالقياس إلى ماضيها وتاريخها .[1]

فبواسطة المنهج التاريخي أمكن ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية عن أصل و أساس وغاية القانون في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة.[2]

---

[1]- روسكو باوند،المرجع السابق،ص 35-37.
- الدكتور محمود ابوزيد،المرجع السابق،ص52-57 وص 97_98
- الدكتور احمد محمد غنيم،المرجع السابق،ص 3-4

[2]- روسكو باوند،المرجع السابق،ص39 ومابعدها،
- احمد محمد غنيم،المرجع السابق،ص5 ومابعدها.

كما أمكن ويمكن بواسطة المنهج التاريخي التعرف على الحقائق العلمية التاريخية المتعلقة بالعائلات و النظم والأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية ، مثل النظام القانوني والإداري الإفريقي والروماني ، والنظام القانوني والإداري الإسلامي الجزائري الماضي والنظام القانوني الصيني والهندي .... [1]

تقييم المنهج التاريخي في ميدان الدراسات والبحوث القانونية والإدارية :

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير في إثبات واكتشاف الحقائق التاريخية القانونية والإدارية بطريقة علمية موضوعية ودقيقة ذلك عن طريق تأصيل و إثبات وتأكيد هوية الوثائق قانونية التاريخية ، وتقييمها وتحليلها تاريخيا ، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية القانونية المقصود معرفتها والتعرف عليها.

وتزداد قيمة المنهج العلمي التاريخي قوة ومنفعة علمية في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية،لان معظم الأفكار والظواهر والنظريات القانونية ترجع في جذورها وأصولها التاريخية إلى أبعاد وأعماق التاريخ البعيد لذا كانت معرفة واستخدام المنهج العلمي التاريخي في ميدان العلوم القانونية ، والإدارية حتمية علمية ومنهجية وتربوية قائمة في مجال الدراسات والبحوث القانونية والإدارية.

كما لا يمكن فهم حاضر واقع قواعد وأحكام و أصول النظم القانونية والإدارية الحالية إلا عن طريق معرفة أصولها وجذورها التاريخية الماضية، ولا يمكن معرفة ذلك معرفة علمية حقيقية وكاملة ويقينية إلا باستخدام المنهج التاريخي استخداما جيدا وسليما ، فعن طريق المنهج التاريخي يمكن معرفة جذور وأصول وتطبيقات قواعد أحكام ومبادئ وأحكام ونظرية الالتزام في ماضي الحضارات الإنسانية المختلفة ، وكذا يمكن لنا معرفة الأصول والجذور والتطبيقات التاريخية الماضية لأحكام وقواعد ومبادئ نظريات العقود والمسؤولية ، والبطلان والمركزية الإدارية ومبدأ تدرج السلطة الرئاسية، والرقابة الإدارية والوظيفة العامة ، والنظم العسكرية، والقيادة الإدارية وأصول وجذور وتطبيق نظم المؤسسات الإدارية في الماضي في النظم القانونية والإدارية الدولية والوطنية المقارنة. [2]

- الدكتورة فركوس دليلة،تاريخ النظم ، الجزائر،معهد العلوم القانونية والإدارية ، بجامعة الجزائر 1985ص 15 ومابعدها.

[1]- JHON GILISSEN, INTRODUCTION HISTORIQUE AU DROIT BRUXLANT - BREABLES 1979 PP . ET S .

[2] - Paul OURIAC Et J. de MALAFOSSE. histoire du droit prive, Paris P.U.F 1962

المحاضرة الثامنة: المنهج الاستدلالي و تطبيقاته في العلوم القانونية

المنهج الاستدلالي وتطبيقه في مجال العلوم القانونية والادارية

مفهوم المنهج الاستدلالي

لقد سبق التعرض لموضوع تقسيم وتحديد أنواع مناهج البحث العلمي، وما يثيره هذا الموضوع من ملاحظات وحقائق، وسبق التقرير أن هذه الدراسة سوف تقتصر على مناهج البحث العلمي الاصلية والاساسية ، وهي المنهج الاستدلالي المنهج التجريبي المنهج التاريخي و (المنهج الاسترادادي)، والمنهج الجدلي (المنهج الديالكتيكي). وذلك بالتعرض اولا لتحديد مفهوم المنهج وتعريفه ثم بيان مدى صلاحية أو امكانية تطبيقه كعملية منطقية وعقلية وممارسة سلوكية وتطبيقية في نطاق العلوم القانونية والادارية.

تعريف المنهج الاستدلالي

ان عملية تعريف وتحديد مفهوم المنهج الاستدلالي تتطلب تحديد معنى الاستدلالي وتوضيح النظام الاستدلالي، وكذا تتطلب التعرض لبيان وتوضيح مبادئ الاستدلال وتحديد ادواته.

معنى الاستدلال

يعرف الاستدلال بأنه: " الاستدلال هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير الى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء الى التجربة وهذا السير قد يكون بواسطة القول او بواسطة الحساب " [1] مثل العمليات الحسابية التي يجريها الرياضي دون اجراء تجارب والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية. [2]

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية اولية وهو كل برهان دقيق مثل القياس والحساب [3] وقد يكون الاستدلال عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية الى قضايا اخرى

- Juoques ELLUL, histoire des institutions.des institutions P.U.F 0 Paris .1979 PP 7 ET S .
- JHON GLISSES, op, oit, pp 31 ot s.
- George R. VERRY, Et STEPHEN G. FRAHOLIN, LEsprinoipeaux du manaocaent Paris, Economioa 1982, 8e édition Pp 3 et S

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص82.
[2] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص82.
[3] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص82.

تستخلص وتستنتج منها بالضرورة دون استعمال التجربة عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على اساس التجربة. [1]

النظام الاستدلالي

يتكون النظام الاستدلالي من المبادئ والنظريات، ذلك ان النظام الاستدلالي يشتمل على ميكانزم يتسلسل من قضايا ومبادئ يستنتج منها مبادئ وقضايا مستنتجة - كنتائج للعملية الاستدلالية الاولى - ثم تصبح هذه بدورها مبادئ وقضايا اولية بالنسبة للنتائج الاخرى... وهكذا الى فصل نقطة النهاية وهي القضايا والمبادئ التي لا يمكن البرهنة عليها في علم من العلوم. والنتائج المستخرجة من القضايا والمبادئ تسمى بالنظريات، لذا كان الاستدلال في صورة نظام فتكون من ميكانزم المبادئ - والنظريات. [2]

مبادئ الاستدلال

مبادئ الاستدلال هي مجموعة القضايا والتصورات الاولية غير المستخرجة أو المستنتجة من غيرها في نظام استدلالي معين، وقد قسم رجال المنطق القدماء مبادئ الاستدلالي الى البديهيات، المصادرات ، والتعريفات. [3]

البديهيات

والبديهية هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن البرهنة عليها ، فهي صادقة بلا برهان وتتسم البديهية بثلاثة خاصيات هي أنها بينة نفسية، حيث تتبين وتتضح للنفس تلقائيا وبدون واسطة البرهان المنطقي وان البديهية اولية منطقية أي أنها مبدأ اولي غير مستخلص او مستنتج من غيره من المبادئ والقضايا الاخرى، وان البديهية قاعدة صورية عامة او قضية مشتركة لأنها مسلم بها من كافة العقول على السواء ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد. [4]

والبديهيات في العلوم الرياضية والعلوم الانسانية والاجتماعية مثل المبدأ الروماني المقرر بأن " من يملك الاكثر يملك الاقل ". [5]

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص82.
[2] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص83-84.
[3] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص89.
[4] انظر عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص89-90.
[5] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص90.

المصادرات

المصادرات قضايا تركيبية، أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة وغير عامة ومشتركة ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في امكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة والصحيحة وغير المتناقضة. [1]

وتوجد المصادرات في علم الرياضيات والعلوم الطبيعية وفي العلوم الانسانية والاجتماعية مثل المصادرة القائلة بأن الانسان يفعل او لا يفعل طبقا لما يراه انفع والمصادرة الاخلاقية القائلة بأن كل انسان يطلب السعادة. [2]

التعريفات

التعريفات هي قضايا وتطورات جزئية وخاصة بكل علم. والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف عنه وحده ، وعنه كله، أي تعريفا جامعا مانعا، ويتركب التعريف من شيئين هما : المعرف وهو الشيء المراد تعريفه، والمعرف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرف. [3]

والتعريف قد يكون تعريفا رياضيا أي تعريفا ثابتا وقبليا وضروريا ونهائيا وكليا لأنه من عمل العقل الثابت في جوهره. [4] وقد يكون التعريف تعريفا تجريبيا كما هو الحال في العلوم الطبيعية والانسانية والاجتماعية والقانونية والادارية، حيث يكون التعريف تعريفا متحركا ومتطورا ومتدرج في تكوينه، حيث يتكون شيئا فشيئا في ميدان التجربة حيث تضيف اليه التجارب الميدانية عناصر وأشياء وخواص جديدة متحركة ومتبدلة.

والتفرقة بين التعريف الجامد الثابت والتعريف التجريبي المتحرك والمتغير اصبح امر منتقد في الحياة الحديثة، حيث المنهج العلمي التجريبي والمنهج الجدلي هما المستعملان في تعريف الاشياء والظواهر والامور. [5]

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص90-91.
[2] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص91.
[3] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص93.
[4] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص93-94.
[5] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص95-96.

هذه مبادئ الاستدلال الثلاثة ، وقد ثبت لرجال المنطق والفلسفة وعلم المنهجية على وجه الخصوص، ان هذه المبادئ الثلاثة متداخلة فيما بينها ومتكاملة ومتعاونة في تحقيق العملية الاستدلالية من اجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها. [1]

أدوات الاستدلال

للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات أهمها القياس، التجريب العقلي والتركيب.

أولا/القياس : وهو عملية أو قضية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها أو مسلمات الى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها فالقياس هو تحصيل حاصل مستمر عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة لم تكن موجودة في المبادئ الاولية لا ضمنيا ولا صراحة فالبرهان الرياضي عكس القياس مبدع وخلاق للجديد الاصيل. [2]

ثانيا/التجريب العقلي : التجريب العقلي يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي والتجريب العقلي هو في معناه العام والواسع قيام الانسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج. وقد يكون التجريب العقلي تجريبيا عقليا خياليا، كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء وهذا النوع من التجريب العقلي الخيالي ليست له اية قيمة علمية ، ولكن له قيم فنية وادبية خلاقة، [3] وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا علميا، لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الانسان الاوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة لإستخلاص النتائج التي تؤدي اليها هذه الفروض داخل الذهن الانساني. [4]

ثالثا/التركيب : التركيب هو عملية عقلية عكسية وتبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة الى استخراج كل النتائج ومعرفة كل هذه النتيجة المراد استخلاصها من هذه القضية الصحيحة والمعلومة. [5]

هذه الفكرة موجزة ومركزة عن المنهج الاستدلالي قدمناها كتمهيد للدخول في عملية بيان مكانة ودور هذا المنهج في مجال العلوم القانونية والادارية من حيث كونه عملية عقلية منطقية بحتة ، ومن حيث كونه سلوك منهجي منظم للوصول للحقيقة العلمية وتفسيرها.

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص98-100.
[2] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص103 ما بعدها.
[3] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص116.
[4] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص116.
[5] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص121.

تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والادارية

لقد طبق المنهج الاستدلالي بكل نظامة ومبادئه وادواته في مجال العلوم القانونية قديما، وخاصة في مرحلة ازدهار المنهج الاستدلالي، ففي المراحل المتقدمة من تاريخ القانون، حيث كان الارتباط والتداخل بين الفلسفة والقانون شديدا وقويا، وحيث طغت الدراسات الفلسفية التأملية العقلية للعلوم القانونية على حساب الدراسات والمعالجات العلمية التجريبية والوظيفية والعلمية للظواهر القانونية وتبعا لذلك كان ينظر الى ظاهرة القانون ونتائجها، نظرة ثابتة وجامدة - ستاتيكية - وصارمة، وصادف ذلك ازدهار تطبيق المنهج الاستدلالي باعتباره منهج عقلي منطقي صوري ثابت وجامد ومطلق يقوم على أساس ثبات واطلاقية الاشياء والحقائق والظواهر. [1] فطبق هذا المنهج في مجال تحليل ودراسة وتأصيل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية من اجل تحليل ودراسة هذه الظواهر دراسة حتمية او سببية جامدة وثابتة أي عملية البحث

عن أسباب وجود الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية واستنباط علاقات السببية بين هذه الظواهر وذلك بهدف اكتشاف واستنباط قوانين وقواعد السببية في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية مثل قوانين وقواعد الحتمية والسببية في العلوم الطبيعية. [2]

فهكذا استخدمت فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية قديما في البحث والكشف عن القوانين والنظريات والتحديد والمبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة والقانون والسلطة ومبدأ تقسيم العمل والأمة، وظاهرة الجريمة وفلسفة العقد وظواهر الديكتاتورية والديمقراطية والثورة والقيادة والحرب والسلم وفكرة الدولة العالمية الى غير ذلك من الظواهر القانونية الاجتماعية السياسية والقانونية.

وذلك على يد فلاسفة وعلماء الحضارات القديمة الى غاية نهاية القرن الثامن عشر حيث خضعت الظواهر القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية السابقة للمنهج الاستدلالي في كشفها وتفسيرها عن طريق استخدام مبادئ وكليات عقلية ودينية مطلقة وثابتة وجامدة لا تتغير بعوامل وظروف الزمان والمكان مثل القوانين الطبيعية والعقل والدين والاخلاق والفلسفة كمبادئ ومقدمات

---

[1] رسكوباوند، المرجع السابق، ص 13-30.
- الدكتور نعيم عطية ، المرجع السابق، ص 9-14.
- الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص61-65.
[2] الدكتور نعيم عطية ، المرجع السابق، ص12-14.
- رسكوباوند، المرجع السابق، ص 13-30.

اولية وقبلية واصولية لتقيس وتستبدل وتجرب عقليا تستنبط بعد عمليات التحليل والتركيب - على أساسها النتائج والافكار والنظريات القانونية لتفسير وضبط الظواهر والظروف والعوامل القانونية والتحكم فيها، مثل نظريات وأفكار الدولة والامة والسيادة والسلطة والقانون والثورة والجريمة والعقوبة وتقسيم العمل والدكتاتورية والديمقراطية والقيادة السياسية والاجتماعية والادارية عند فلاسفة الاغريق ورومان ومدرسة القانون الطبيعي ومدارس العقد الاجتماعي والسياسي والفكر الاجتماعي والسياسي والقانوني والاقتصادي الاسلامي. [1]

هذه بخصوص مدى تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانوني كمنهج عقلي وعملية منطقية قانونية، حيث ادى الى وجود المنطق القانوني لجزء وفرع من المنطق الصوري. [2]

أما بخصوص مدى تطبيق المنهج الاستدلالي كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة عن طريق التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ اولية أو قضايا أولية أو قبلية او قضايا اخرى تستخرج منها بالضرورة ودون استخدام التجربة العلمية الميدانية، فإن تطبيقات هذا المنهج الاستدلالي مازالت مطبقة ومفيدة ونطاق العلوم القانونية.

حيث مازال كل من المشرع والفقه والقضاء يستخدم المنهج الاستدلالي في تفسير وتحليل وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد والاحكام القانونية العامة المجردة والملزمة والنافذة، ولا سيما في حالات السلطة المقيدة والاختصاص الدستوري القانوني المقيد لكل من المشرع والقضاء ، وعلى وجه الخصوص القضاء الجنائي والقضاء المدني حيث يتوجب الامر - وكأصل عام - التقيد بالنص بإرادة المشرع القانوني في تفسير وتطبيق القواعد

---

[1] احمد محمد غنيم، المرجع السابق، ص9-19.
- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن العروسي، القاهرة دار المعارف، الطبعة الرابعة 1971 ، ص 38-988.
- الدكتور محمد طه بدوي، الثورة بين الشرعية والحتمية ، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، 197، ص16-20.
- الطاهر عبد الله ، نظرية الثورة ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى، 1979 ، ص 11 ومابعدها.
- الدكتور محمد خلف ، علم الاجرام ، دمشق ، الطبعة الاولى 1976، ص 31-38.
- الدكتور يوري كراين - علم الثورة في النظرية الماركسية، ترجمة سمير كرم - بيروت - دار الطليعة - الطبعة الأولي ، 1975 ، ص 7-154.
الدكاترة، حمد عبيد الكبيسي ، محمد عباس السمرائي، مصطفى الزلمي ، المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الطبعة الأولى، 1980 ، ص 10 ومابعدها.

[2] انظر تفاصيل ذلك :
- المرجع السابق، ص 1-18.

القانونية على ما يعرض من مشاكل وظواهر وقضايا في صورة خصومات ودعاوي قضائية قانونية ، فيستخدم القضاء (وخاصة القضاء المدني والقضاء الجنائي) القواعد والمبادئ والاحكام القانونية العامة والمجردة والثابتة والملزمة والموجودة مسبقا في مجموعات وتشريعات رسمية كمبادئ وقضايا ومقدمات لمسلمات قانونية اولية وقبلية ليجرب عقليا ليقيس ويستنبط على أساسها النتائج والحلول والاحكام ذلك بعد اجراء عمليات الاسناد القانوني والتكييف القانوني بواسطة التحليل والتركيب للظواهر والوقائع القانونية وتفسيرها على ضوء المبادئ والقواعد والاحكام القانونية العامة والمجردة والملزمة والتي تسود وتحكم هذه الوقائع والظواهر القانونية او المادية والموجودة في تشريعات رسمية نهائية وفي قوالب مجموعات وتقنيات معروفة ومعلومة. [1]

وكثيرا ما يستخدم شراح القانون المنهج الاستدلالي ونظامه واداته بصورة عامة في تفسير قواعد النظام القانوني النافذ والساري المفعول.

كما ان عمليات رسم السياسات التشريعية واصدار التشريعات، غالبا ما تستعين - بالإضافة - الى مناهج البحث العلمي الاخرى - بالمنهج الاستدلالي ، وذلك عندما تنطلق هذه العمليات من منطلقات وفلسفة وايديولوجية النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائدة في الدولة والامة ، وتلتزم بمضمونها وروحها في رسم هذه السياسات القانونية واصدار التشريعات القانونية في نهاية الامر. [2]

فمازال للمنهج الاستدلالي كمنهج من مناهج البحث العلمي - قيمة علمية منهجية في نطاق الدراسات والبحوث القانونية فقها وقضاء وتشريعا ، بالرغم من العيوب التي تشوب هذا المنهج وتطبيقه في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة.

---

[1] ان الشريعة الاسلامية تستعمل القياس الذي هو احد ادوات المنهج الاستدلالي تستعمله كمصدر رابع من مصادر القانون والشريعة الاسلامية ، انظر في تحليل القياس كمصدر من مصادر الشريعة الاسلامية كل كتب ومؤلفات اصول الشريعة الاسلامية.
- الدكتور محمد ابو زيد ، المرجع السابق، ص 102.
- الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص82.
- CH. PERELMAN, op, cit, pp.1-18.

[2] هارولد لاسكي ، مدخل الى علم السياسية ، ترجمة عز الدين محمد حسين، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب، 1965، ص 2-31.

تقدير قيمة تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية

بالرغم من الدور العلمي - المنهجي الذي اداه ويؤديه المنهج الاستدلالي في تنظيم وضبط العملية العقلية والمنطقية وتوجيهها بواسطة مبادئ وقوانين علمية للوصول للحقيقة وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها في مجال العلوم الطبيعية والرياضية اصلا، وبالرغم من الدور الذي اداه ويؤديه هذا المنهج في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة ، وذلك بشكل جزئي ونسبي ، واستثنائي ، وهذا الدور الذي سبقت الاشارة اليه عند التعرض لقضية مدى تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية وبالرغم من هذا الدور الحيوي والذي اداه هذا المنهج في مجال العلوم القانونية في مرحلة سيادة النزعة الفلسفية والعقلية على الدراسات والبحوث العلمية في كافة فروع العلم والمعرفة وذلك حتى نهاية القرن السابع عشر. [1]

ولكن مع نضوج العقلية العلمية وظهور مناهج البحث العلمي التي تمتاز بالواقعية والموضوعية والعلمية في معالجتها وتحليلها ودراستها للظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية دراسة حية وواقعية وموضوعية وعلمية عن طريق استخدام مناهج البحث العلمي التجريبية والتاريخي والجدلي التي تنظر الى الظواهر والاشياء والحقائق نظرة متحركة ومتطورة وخلاقة وانشائية ولاتنظر اليها نظرة جامدة وثابتة ومطلقة مثل المنهج الاستدلالي. [2]

فقد اكتشف الفلاسفة والعلماء مظاهر القصور والعجز التي اصابت المنهج الاستدلالي - كمنهج من مناهج البحث العلمي اولا، وعجز وقصور هذا المنهج بصورة جلية في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية ثانيا.

فالبنسبة للنقد الأول الذي ينصب على المنهج الاستدلالي فقد يتركز هذا النقد على مبادئ منهج الاستدلالي وهي البديهيات والمصادرات والتعريفات، بأن هذه المبادئ الثلاثة ترجع في نهاية الأمر الى اصل مبدأ واحد وهو مبدأ المصادرات بإعتبارها قضايا يصادر عليها مصاردة وتتحقق صحتها بسلامة وصحة نتائجها كلما تعددت وزادت نتائجها دون وجود تناقض ، وهي قضايا غير قابلة للبرهنة. [3]

---

[1] كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، المرجع السابق ص 124-260.
[2] الدكتور محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص19-29.
- روسكوباوند، المرجع السابق، ص32-37.
- CH.PERELMAN, op cit, pp.19-177
[3] انظر في تفاصيل ذلك الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 101-103.

ويؤدي ذلك كله الى تحويل المنهج الاستدلالي الى منهج فرضي استدلالي اعتباطي قائم على الاهواء الشخصية ، الامر الذي يعبر عنه مقومات وخصائص المنهج البحث العلمي. [1]

اما بخصوص عيب قصور وعجز هذا المنهج في مجال الدراسات والبحوث العلمية في نطاق العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة والعلوم القانونية على وجه الخصوص، فهو امر واضح وجلي حيث ان كل الظواهر والمعطيات والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية هي ظواهر واشياء وحقائق ومعطيات حية متحركة ومتطورة وشديدة التعقيد والتغير والتطور ولايمكن معالجتها ودراستها وبحثها علميا. بواسطة المنهج الاستدلالي القائم على أساس مبادئ وقضايا اخلاقية وفلسفية ودينية وطبيعية وميتافيزيقية جامدة وثابتة زمانا ومكانا وعامة ومشترة (مثل مبادئ الاخلاق الفاضلة ، الفضيلة والعدالة والحكمة ومبادئ نظريات الحق الالهي المقدس، ومبادئ ونظريات القانون الطبيعي ومبادئ ونظريات العقد السياسي والاجتماعي او تفسير اصل وغاية كل من الدولة والامة والقانون والسيادة والسلطة والديمقراطية والثورة والجريمة وتقسيم العمل القيادة الدينية والاجتماعية والسياسية والادارية.

فأصبح المنهج الاستدلالي كمنهج علمي ثابت وستاتيكي عاجز للبحث العلمي والدراسات العلمية للظواهر القانونية بإعتبارها ظواهر حية ومتحركة ودافعة واخلاقية وشديدة التغيير والتعقيد والتطور والتبدل والتكيف، لذا كان ومازال المنهج الاستدلالي بالرغم من الخدمات التي اداها ويؤديها في مجال العلوم القانونية بصورة جزئية ونسبية واستثنائية في مجال تفسير وتطبيق المبادئ والنظريات والقواعد والاحكام القانونية العامة والمجردة والثابتة والملزمة والمعلومة في المدونات والتقنيات القانونية النافذة. [2]

لذا كانت حتمية البحث عن مناهج البحث العلمي الاخرى الملائمة والمناسبة لطبيعة الظواهر والامور والاشياء والحقائق القانونية بإعتبارها ظواهر وحقائق ومعطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، حتى تكون الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بهذه الظواهر دراسات وبحوث علمية تؤدي الى الوصول الى حقائق ونتائج جديدة مثل المنهج التجريبي والمنهج التاريخي والمنهج الجدلي. [3]

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص103.

[2] الدكتور محمد طه بدوي، المرجع السابق، 18-20.

- الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص9-24.

[3] الدكتور محمود ابو زيد، المرجع السابق، ص61-106.

- رسكوباوند، المرجع السابق، ص 30-37.

المحاضرة التاسعة: المنهج التجريبي و تطبيقاته في العلوم القانونية

المنهج التجريبي ou METHODE EXPERIMENTALE

يعد المنهج التجريبي في البحث العلمي من أقرب المناهج الى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية في البحث عن الحقيقة واكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها. [1]

ولبيان مدى وكيفية تطبيق المنهج التجريبي في العلوم القانونية والادارية يستوجب الامر اولا التعرض لتحديد مفهوم المنهج التجريبي، عن طريق تعريفه ، وتمييزه عن غيره من مناهج البحث العلمي الاخرى وخاصة المنهج الاستدلالي ثم دراسة مراحل وعناصر تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية والادارية.

مفهوم المنهج التجريبي :

سنحاول تحديد مفهوم المنهج التجريبي بصورة شاملة ومركزة وموجزة ودالة بالقدر اللازم فقط لبيان مدى وكيفية تطبيق هذا المنهج في نطاق العلوم القانونية والادارية، وذلك قبل التطرق لدراسة موضوع مدى وكيفية تطبيق هذا المنهج في العلوم القانونية والادارية.

لتحديد مفهوم المنهج التجريبي، يجب التطرق الى تعريف المنهج التجريبي ، والى بيان مقومات عناصر المنهج التجريبي، وذلك في مطلبين أثنين متتالين.

تعريف المنهج التجريبي :

ولتعريف المنهج التجريبي يجب تحديد معناه أو ماهيته، ثم القيام بعملية التمييز بينه وبين غيره من مناهج البحث العلمي الكبرى الاخرى ثم بيان مراحل المنهج التجريبي وذلك في ثلاثة فروع هي :

معنى المنهج التجريبي :

هناك محاولات عديدة لتحديد ماهية ومعنى المنهج التجريبي، منها المحاولة التي تسعى الى تعريف المنهج التجريبي بأنه : ((المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء أكانت خارجة عن النفس اطلاقا ، أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستبطان ، لكي نصف هذه الظاهرة

- ش.بيرلمان، المنطق القانوني، المرجع السابق، ص19-177.
- الدكتور محمد طه بدوي ، المرجع السابق، ص19-29.

[1] تعرف الحقيقة تعريفا علميا بأنها : ((حدث او واقعة أو خبرة أو تغير تتصف بقدر كبير من الثبات ، ويؤيد او وجودها أدلة صادقة يمكن حصرها في بحث معين))

- تعريف فان دلين، ورد ذلك في مؤلف الدكتور فاخر عاقل ، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية ، المرجع السابق، ص94.

الخارجة عن العقل ونفسرها. وتفسيرها نهيب بإستمرار بالتجربة، لا ونعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق الصورية وحدها. [1]

كما حاول البحث أن يحدد معنى المنهج التجريبي من خلال تحديد معنى التجربة أو التجريب التي هي إحدى مراحل وعناصر المنهج التجريبي كمنهج وسلوك علمي من اجل الوصول للحقيقة وتحصيلها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها ، ومن أمثلة هذه المحاولات، المحاولة التي تقرر : ((تتضمن التجربة ان يجعل الباحث حدثا معينا - يحدث - تحت ظروف معروفة ، مع استبعاد جميع التأثيرات الخارجية على قدر الامكان، وعلى ان يكون بإستطاعة الباحث ملاحظة ذلك بدقة حتى يمكنه اكتشاف العلاقات بين الظواهر)). [2]

وكذا المحاولة التي تقرر ((.. ان التجريب ماهو إلا ملاحظة تحت ظروف محكومة عن طريق اختيار بعض الحالات CASES أو عن طريق تطويع بعض العوامل)). [3]

ومن هذه المحاولات أيضا المحاولة التي تحاول تحديد معنى المنهج التجريبي عن طريق تعريف وتحديد معنى التجربة، حيث تقرر هذه المحاولة : ((فالتجربة...هي ملاحظة مقصودة تحت ظروف محكومة، ويقوم بها الباحث لإختبار الفرض والمحصول على العلاقات السببية...)). [4]

هذه بعض محاولات تحديد معنى المنهج التجريبي، والتي مهما كانت كلها أو بعض صائبة في مد يده معنى وماهية المنهج التجريبي، فهي تظل ناقصة وعاجزة اذا مالم نكملها وندعمها بعناصر التعريف الاخرى للمنهج التجريبي مثل عناصر ومقومات المنهج التجريبي وتمييزه وتفريقه عن غيره من المناهج العلمية الاخرى، وبيان خصائصه وهو ما يجب انجازه لمحاولة تحديد ماهية المنهج الاستدلالي بصورة أدق ومائعة وجامعة.

تمييز المنهج التجريبي عن مناهج البحث العلمي الكبرى الاخرى :

ان المنهج التجريبي الذي يتكون من مراحل وعناصر الملاحظة والمشاهدة العلمية ووضع الفروض ، واقامة التجريب من أجل استخراج القوانين والنظريات العلمية، التي تكشف وتفسر الظواهر والوقائع المشمولة بالتجربة والتنبؤ بها والتحكم فيها ،يختلف عن بقية مناهج البحث العلمي الكبرى الأخرى ،

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص128.
[2] محاولة بيفروج ، ، ورد ذلك في مرجع الدكتور احمد بدر ، السابق ، ص 257.
[3] محاولة شابين ، CHAPIN F.S. ، ورد ذلك في مرجع الدكتور احمد بدر، السابق، ص 257-258.
[4] محاولة الدكتور احمد بدر ، مرجعه السابق، ص 258.

وخاصة المنهج الاستدلالي، ومن حيث كون المنهج التجريبي سلوك علمي وموضوعي وعلمي خارجي، اذ يعتمد المنهج التجريبي على التجربة الخارجية وعلى العقل وتفرض نفسها على العقل من الخارج، ثم تتطلب من العقل تحليلها وتفسيرها ووضعها.

فالمنهج التجريبي موضوعه الظواهر والوقائع الخارجة بينما موضوع المنهج الاستدلالي هو المخلوقات العقلية الداخلية. [1]

مراحل وخطوات سير المنهج التحريبي :

تتضمن عملية ميكانزم او ديناميكية وسلسلة المنهج التجريبي ثلاثة مراحل متسلسلة ومترابطة ومتكاملة هي مرحلة الوصف والتعريف، ومرحلة بيان العلاقات والروابط والاضافة أي مرحلة التحليل ومرحلة استخراج القوانين والنظريات العلمية أي مرحلة التركيب. [2]

أولا : مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف : وهي مرحلة نظر ومشاهدة الاشياء والظواهر وتصنيفها في قوالب أسر وفصائل وأصناف من اجل معرفة حالة الشيء او الظاهرة أو الواقعة، دون محاولة التجريب والتفسير لهذه الأشياء والظواهر والوقائع. [3]

ثانيا : مرحلة التحليل : وهي المرحلة التي تعقب مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف، أي مرحلة معرفة حالة - الأشياء - والوقائع والظواهر، وهدف وظيفة هذه المرحلة هو كشف وبيان العلاقات والروابط والاضافات القائمة بين طائفة الظواهر والاشياء والوقائع المتشابهة، ذلك بواسطة عملية التحليل المعتمدة على تفسير الظواهر والوقائع والأشياء على أساس الملاحظة العلمية ووضع الفروض العلمية واستخراج القوانين العلمية العامة المتعلقة بهذه الظواهر والاشياء والوقائع المشمولة بالتجربة. [4]

ثالثا : مرحلة التركيب : وهي مرحلة تركيب وتنظيم القوانين الجزئية وخاصة للظواهر والاشياء والوقائع الجزئية لإستخراج منها قوانين كلية وعامة في صورة مبادئ عامة أولية، مثل قوانين الحركة والجاذبية لنيوتن، وقوانين سقوط الأجسام لجاليلو وكبلر، وقوانين الصوت والضوء والحرارة...الخ. [5]

---

[1] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص127.
[2] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص128-129.
[3] الدكتور احمد بدر، المرجع السابق، ص259-260.
[4] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 128.
[5] الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 128-129.
- الدكتور عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص126.
- الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص259-261.

تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية والإدارية - فمع بداية القرن الثامن عشر - ميدان اصىل لاعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية والإدارية حيث بدأت عملية أزدهار ونضوج النزعة والعقلية العلمية الموضوعية - التجريبية تسود حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية والادارية بصفة خاصة ، على حساب النزعة والعقلية الفلسفية التأملية والميتافيزيقية التي اصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة . [1]

فهكذا طبق المنهج التجريبي كمنهج من مناهج البحث العلمي في بحوث ودراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والتنظيمية الإدارية ـ مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية (التضامن الاجتماعي) وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي ، والبحوث والدراسات المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والجغرافية ، والبحوث والدراسات المتصلة بعلاقة الدولة والسلطة والقانون ، وكذا البحوث والدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب [2] . والدراسات والبحوث العلمية الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا .

كما طبق المنهج التجريبي من طرف علماء الادارة في الدراسات والبحوث العلمية في نطاق العلوم الادارية، ولاسيما بعد ظهور نظرية الادارة العلمية وبروز ظاهرة التداخل والترابط والتكامل الحتمي بين ظاهرة الادارة وكل من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الانتربولوجيا. فأصبح يطبق ويستخدم المنهج التجريبي في الدراسات والبحوث العلمية للظواهروالمعطيات الادارية ، مثل ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وظاهرة الحوافز ، وظاهرة السلطة الادارية ، وظاهرة القيادة الإداريةوظاهرة عملية اتخاذ القرارات الادارية ، وظاهرة التدرج الأدارى،

وظاهرة الرقابة الادارية ، وظاهرة الكفاية الادارية ، وظاهرة تلازم وتوازي السلطة والمسئولية وظاهرة وحدة القيادة والسلطةوكذا ظواهر نطاق السلطة والاشراف والرقابة، ومستويات الادارة ،

---

[1]- الدكتور محمد طه بدوى،المرجع السابق،ص 19- 29.
- روسكو باوند،المرجع السابق،ص 35-36وص 43-44.
- الدكتور محمود أبوزيد،المرجع السابق،ص 67-75، - وص 103
[2]الدكتور محمد طه بدوى،المرجع السابق،ص 19- 29.

والمرونة، والاستمرارية ... من الظواهر الادارية ، التي استخدم المنهج العلمي التجريبي في دراستها وبحثها مثل مبادى ونظرىات وحدة الهدف ، مبدا الكفاية ، مبدا نطاق الادارة ، مبدا تدرج السلطة، مبدأ تلازم وتناسب السلطة والمسئولية ومبدا وحدة القيادة والسلطة ومبدأ تقسيم العمل، مبدا التخصص، مبدأمستويات الادارة ، مبدا التوزان ، مبدأ المرونة ، مبدا الاستمرارية مبدا الكذابة في الوظيفة..الخ الى غير ذلك من النظريات والمبادىء العلمية في نطاق العلوم الإدارية .[1]

فقد استخدم ((امىل دور كـاىم)) ، المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير ظاهرة العلاقة بين القانون والروابط والعلاقات الاجتماعية وعملية التأثير المتبادل والمتطارد بينهما، ذلك في كتابه المعروف ((تقسيم العمل الاجتماعي)) المنشور عام 1893، وفي مقاله المعنون به: ((قانونا للتطور الجنائي)) المنشور بحولية علم الاجتماع [2]. واستخلص العديد من م ن النتائج والمبادىء العلمية نتيجة لهذه الدراسة العلمية الموضوعية التجريبية .[3]

ومن النتائج والمبادئ العلمية التي استنبطها دور كـاىم وهذه الدراسة الاجتماعية القانونية مبدا حتمية حاجة الحياة الاجتماعية للقانون ليضبط العلاقات والأنساق الاجتماعية ضبطا قانونيا ، ولحقق وسائل وعوامل الحماية القانونية والاجتماعية النفسية عن طريق تحقيق الاستقرار والأمن و السلام الاجتماعي في المجتمع .

كـا استنتج دوركـايم من هذه الدراسة أن الجماعة والمجتمعات البشرية تحتاج في بداية نشاتها الى القانون الجنائي الرادع والجزائي الصارم اكثر من أحاجتها الى القانون المدني (قانون التعويض)، وأن قواعد قانون العقوبات تكون شديدة وصارمة في جزءتها كلما كان المجتمع بدائيا ثم تبدأ هذه الصرامة والشدة تخف كلما تقدم المجتمع اجتماعيا وثقافيا وحضاريا وسياسيا واقتصاديا .[4]

كما استخدم منتسكيو المنهج التجريبي في بحوث ودراساته الاجتماعية السياسية والقانونية التي تضمنها كـتابه : ((روح القوانين)) الصادر عام 1748، عندما انطلق من مقولته المشهورة :[5]

---

[1]- الدكتور كمال حمدي أبو الخير، أصول التنظيم والادارة، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1977، ص 402_407

- كلود :س، جورجالابن، المرجع السابق، ص137 ومابعدها الدكتور نبيل رسلان، الحوافز في القوانين العاملين بالحكومة والقطاع العام، القاهرة، دار النهضة العربية 1978 ص17_68

[2]- انظر في تفاصيل ذلك، الدكتور عبد الحميد لطفى، المرجع السابق، ص 298_300 .والدكتور محمود ابوزيد، المرجع السابق، ص 68- 71.

[3]-

يلاحظ أن دوركايم، قد استعان في هذه الدراسة بالمنهج التاريخي بالاضافة الى المنهج التجريبي في دراسة ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقتها بالقانون، اذا قد رجع الى دراسة العادات والتقاليد والشعائر وطرق حياة القبائل والمجتمعات السابقة.

[4]- الدكتور عبد الحميد لطفى، المرجع السابق، ص298_300.

- الدكتور محمود ابوزيد، المرجع السابق، ص68-71.

[5]- الدكتور محمد طه دوى، المرجع السابق، ص 21_19.

((نحن نقول هنا عما هو كائن لاعما يجب ان يكون .

On dit ici ce qu'est, et non pas ce qui doit être

كما طبقت المدارس الوضعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمي ة المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية والعلاج منها، وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب .

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطبي النفسي والطب العيادي، وعلم الوراثة وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية .[1]

كما طبق ما كس فييد ، المنهج التجريبي في دراسة وبحث العلاقة بين المجتمع الصناعي والنمط البيروقراطي ولاقانون واستنتج العديد من النتائج العلمية ، منها أنه كلما اتجه المجتمع نحو اعتماد الصناعة كلما كان بحاجة الى استخدام النموذج البيروقراطية ، واتجه استخدام الأنماط والأساليب الرشيدة والعقلانية ، ويؤدي ذلك الى استخدام الأساليب والإجراءات البيروقرايطية الرسمي في مجال القانون والعدالة ،حيث تسود ظواهر الفنين والتنقراطيين المتخصصين في القانون وإجراءات العدالة والتقاضي ، وتسود العقلية القانونية البيروقرطية الضارمة والمتشددة في التمسك بالاجراءات والشكليات القانونيةالرسمية ونبذ واستبعاد روح وعواطف العادات والتقاليد الاجتماعية.[2]

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجالالعلوم القانونية والادارية ، الدراسات والبحوث العلمية التي قامتبها بولندا عام 1960 لاصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات

[1]- راجع في تفاصيل ذلك :مناهج ودراسات مدارس العلوم الجنائية المختلفة،مثلالمدرسةالتقليديةفيعلمالاجرامو العقاب،والمدرسةالتقليديةالجديدةفيعلمالاجرامو العقابو المدرسةالوضعيةالإيطاليةفيعلمالاجرامو العقابالمدرسةالتوفيقيةفيعلمالاجرامو العقابو المدرسةالاشتراكيةفيعلمالاجرامو العقابومدرسةالدفاعالاجتماعيفيعلمالاجرامو العقاب،لتلاحظكيفانالمنهجالتجريبيهو المنهجاللميالمعتمدو المستخدمفيالدراساتو البحوثالعلميةفيتفسيرو معالجةظاهرةالجريمةو العقاب .

[2]- الدكتور محمودابوزيد،المرجعالسابق،ص71_72.

والمرافعات.[1] والدراسة التي قام بها الاستاذ موربيرجر حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 531954.[2]

فالعلوم القانونية والادارية هي ميدان اصىل وخصب لاستخدام المنهج التجريبي في دراسة وبحث الظواهر الاجتماعية القانونية والادارية التنظيمية دراسية علمية وموضوعية صحيحة الاستخراج الفرضيات والعبادى والنظريات والقوانين العلمية في مجال العلوم القانونية والادارية لكشف وتفسير الظوامرو المشاكل القانونية والادارية والتبوا بها علميا والتحكم فيها وحله ا او استخدامها لتحقيق المصلحة العامة بكذابة ورشادة وبطريقة علمية صحيحة.

واكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الادارية قابلي وتطبيقا للمنهج التجريبي في قانون الإجراءات والمرافعات والنظام القضائي في الوقت الحاضر القانون الجنائي والعلوم الجنائية، او القانون الاداري والعلوم الادارية ، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها اكثر فروع العلوم القانونية والادارية واقعية وعملية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية. فهذه الفروء تمتاز بانها اكثر العلوم القانونية والاجتماعية والادارية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والتحرك والمتداخل والسن والسريع التطور والتغير، كما أن هذه الفروع اي العلوم الجنائية والقانون الجنائي والقانون الاداري والعلوم الادارية والنظام القضائي اكثر الفروع في العلوم القانونية تداخلا وتكاملا وتفاعلا بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

ولذا كانت هذه الفروع اكثر وأخصب العلوم القانونية والادارية واسهلها في تطبيق واستخدام المنهج التجريبي ف دراسة وبحوت الظواهر التي تحكمها وتنظمها.

تقدير قيمة تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والادارية :

لقد سبق التعرف والتاكد من حقيقة كون المنهج العلمي التدرىس اقرب مناهج البحث العلمي الى الطريقة العلمية الصحيحة في الدراسات والبحوث العلمية من أجل التعرف على الحقيقة العلمية وتفسيرها والتحكم فيها. وتزداد قيمة استعمال هذا المنهج العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة دامة والعلوم القانونية والادارية بصفة خاصة، نظرا لشدة تعقيدهاوصعوباتها وسرعة تطور ها وتبدلها فهي محتاجة باستعمال التطبيق المنهج التجريبي بكافة مراحله وعناصره ،

---

[1]- الدكتور محمودأبوزيد،المرجعالسابق،ص103،وجون.م.
فيفنر،وفرنك . بشيروود،التنظيمالإداري،ترجمةالدكتور محمدتوفيقرمزى،وحيدالدينعبدالقوى.

[2]- نشرتهذهالدراسةفيكتابللمؤلفالمذكور تحتعنوانالبيروقراطيةوالمجتمعفيمصر الحديثة،ترجمةمحمدتوفيقرمزى،القاهرة،مكتبةالنهضةالمصرية 1957 .

لاكتشاف الحقيقة العلمية القانونية والادارية بصورة تقنية نسبيا، وبالرغم من صعوبة تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية ومنها العلوم القانونية والادارية ، كما سبقت الإشارة الى ذلك بالقياس الى تطبيقه في ميدان العلوم الطبيعية، الامجالات وحالات تطبيق هذا المنهج في ميدان العلوم القانونية والإدارية - كما سبق بيان ذلك فعن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر والمعطيات القانونية والادارية ، ووضع الفرضيات والبدائل بشانها، ثم القيام بالتجريب عن طريق التحويل ولتركيب لهذه الفرضيات والبدائل المطروحة ، يمكن استخراج استنباط الحقائق العلمية الموضوعية والسليمة حول الظواهر والامور والمعطيات القانونية والادارية عن طريق استخدام المنهج التجريبي هذا، وقد سبقت الإشارة امثلة من النظريات والقوانين العلمية والقوانين الإدارية التي تم اكتشافها وتفسيرهابواسطة المنهج التجريبي .

المحاضرة العاشرة : المنهج الجدلي (الدياليكتيكي) و تطبيقاته في العلوم القانونية

مفهوم المنهج الجدلي :

يستند هذا المنهج على أساس الحقيقة القائلة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والاجتماعية والانسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوى محرك ودافع وباعث للحرك ة والتغيير والتطور والارتقاء والمقدم من شكل الى شكل، ومن حالة الى حالة او من صورة الى صورة جديدة أخرى. وهكذا الاشياء والامور والظواهر والعمليات والحقائق هي دائما وأبدا في حالة حركة وتغير دائم وتقدم وارتقاء سمردى مضبوط ، ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين اجزاء عناصر الأشياء والحقائق والظواهر والعمليات المتنافرة والمتضادة والمتناقضة داخل الشيء الواحد او الظاهرة الواحدة أو الحقيقة الواحدة داخل العملية الواحدة ، وذلك بأسلوب علمي دقيق ومضبوط بقوانين وقواعد علمية محددة وبصورة متدرجة تصاعديا ومتسلسلة .

ويحتوي الدياليكتيك كمنهج علمي للبحث والدراسة والتحليل والتركيب والتأليف على العديد من القوانين والقواعد اسم العلمية المتداخلة والمترابطة والمتكاملة في بناء وهيكل وكيان الديالكتيك كمنهج علمي وعملي كامل وشامل وصائب في بحث ودراسة وتحليل الحقائق والأشياء والظواهر والعمليات والاجتماعية والاقتصادية وبرهنتها وبيانها واشياتها ها، وتالىف و تركىب هذه الأشياء والحقائق والظواهر فى قوالب علمية واضحة ومحددة ، ومن أهم قوانين الدياليكتيك قانون تحولات والتغيرات الكمية الى تغيرات وتبدلات نوعية في طبيعة الشيء أو الحقيقة أو الظاهرة أو العملية وقانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد، وقانون نفي النفي . هذه القوانين الثلاثة التي تعد أهم وأبرز قوانين الدياليكتيك التي سنتعرض لها بالتوضيح بعد أن نقوم ببيان نشأة وتطور منهج الدياليكتيك.

نشأة وتطور الدياليكتيك:

يعتبر منهج الدياليكتيك منهجا قديما في فلسفته و اساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال و اتمام صياغته وبنائه كمنهج علمي للبحث والدراسة والتحليل والتسيير والتركيب والتاليف بطريقة علمية

وبصورة كاملة وشاملة لكل الظواهر والأشياء والحقائق والعمليات الطبيعية والاجتماعية والانسانية والاقتصادية في نطاق مختلف فروع العلم والمعرفة .

فلقد ظهرت نظرية الدياليكتيك قديما عند الاغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيراقليتس (530-470 قبل الميلاد) الذي صاغ اساس نظرية الدياليكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك ، كل شيء يجري، كل شيء يتغير. وذلل على قوله هذا بمثال من الظواهر الطبيعية بقوله انني عندما ادخل مرة ثانية للنهر واضع قدمه في نفس الموضع الاول ساتلمس ماء جديدا مختلفا ومغايرا للماء الذي سبق وان لمسته في المرة السابقة لان التيار قد جرفه وابعده الى الامام .وقد ايد الفيلسوف كراتيلوس استاذه هيراقلبتس في نظريته السابقة ، حيث قرر واكد انه لايمكن دخول النهر مرة واحدة لان الماء يتحرك ويجري ويتغير ويتبدل وفي تطور و ارتقاء مستمر، ولذا يصعب قول وتقرير حقيقة الأشياء الظواهر والعمليات بشكل حازم وكامل وثابت وشامل ومطلق .[1]

وقد اقتصر نطاق استعمال الدياليكتيك في عهد الاغريق على الأشياء والظواهر الطبيعية فقط، دون استخدامه في تحامل دراسة الأشياء والظواهر والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والانسانية .

ولقد تطورت الدياليكتيك تطورا جديدا على يد الفيلسوف الالماني هيجل الذي بلور وجسد هذه النظرية وبناها وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة وواضحة وواعية كمنهج علمي لدراسة وتحليل الاشياء والحقائق والظواهر والعمليات وتفسيرها واثباتها وتركيبها علميا ومنطقيا، بطريقة متكاملة وشاملة . حيث أن هيجل مر الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية التي يتضمنها الدياليكتيك و التي تستخدم بطريقة متكاملة ومتداخلة ومترابطة في بحث ودراسة الأشياء والظواهر والعمليات وتفسيرها واثباتها وتركيبها وبنائها بصورة كاملة وشاملة . فقد أكد هيجل حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة حركة وتغير وتبدل وتطور ارتقاء مستمر ومتدرج ، وأن المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير و تحليل وبحث الاشياء والظواهر والعمليات والحقائق واثباتها وتركيبها علميا بطريقة سليمة وحقيقية هو الدياليكتيك الذي يعد قانون تفسير التطور وصياغته ويتضمن على عدة قوانين و مفاهيم علمية تتكامل وتتعاون وتتداخل

---

[1]- الدكتور راشد البراوى،مكتبة والأنجلو المصرية،الطبعة الثانية .1970،ص62-63.
- المادية الدالبيادية الدياليكتيكية،تأليف جماعة من الأساتذة السوفيات،بدر الدين السباعي،عدنان حاموسدار الجماهير ، دمشق ،بدون تاريخ،ص 227_245.
- برتراند راسل،المرجع السابق 169- 193 .

وتترابط في دراسة وبحث وتفسير واثبات حقائق الاشياء والظواهر والعمليات وتركيبها وتأليفها بطريقة كلية شاملة ومتكامل [1]. ومن أهم قوانين الديالكتيك القوانين التالية :

1- **قانون تحول التبدلات الكمية الى تبدلات نوعية** ويقوم هذا القانون ببيان كيفية تعرض الاشي اء والظواهر والعمليات للتحولات والتبدلات الكمية بصورة تدريجية ومنسجمة الى ان تبلغ معيارا أوحدا و معينا، لتحدث نتيجة ذلك تبدلات و تحولات نوعية في طبيعة الأشياء والظواهر والعمليات من ص ورة وشكل وطبيعة قديمة الى طبيعة جديدة متضمنة في ذات الوقت عناصر من الشيء أو الظاهرة أو العملية ان القديمة المتغيرة والمتبدلة.

2- **وقانون وحدة وصراع الأضداد** والمتناقضات الذييقوم بعملية الكشف عن مصادر واسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور والتبدل والتغير المستمر والمتدرج والارتقائي ، نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر والعمليات بين عناصرها وأجزائها المتضادة والمتناقضة والمتصارعة والمتفاعلة والمتواترة نتيجة الحركيتها وديناميكيتها.

3- **وقانون نفي النفي** الذي يقوم بعكس وتفسير العلاقة والرابطة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك. فيقوم هذا القانون بىان وتفسير نتائج مراحل ديناليكتيك تطور الاشياء والظواهر والعمليات والأفكار ، من أفكار وحقائق الى حالة وجود أفكار وحقائق متعارضة ومتقابلة ومتصارعة ومتناقضة داخل الشيء الواحد او الظاهرة الواحدة أو العملية الواحدة ثم ينجم عن ذلك شيء من الاشياء والظواهر والحقائق والعمليات والأفكار والسابقة الفانية [2].

وقد استخدم هيجل منهج الديناليكتيك في تفسير بعض الظواهر والاشياء والعمليات الاجتماعية والسياسية مثل ظاهرتي الأمة والدولة ، ويتسم منهج الديناليكتيك عند هيجل بأنه ديناليكتيك مثالي معنوى، لان هيجل استخدم الديناليكتيك في مجال الفكر والمعرفة التحليل ودراسة وتفسير

---

[1]- جورجسباين،تطورالفكرالسياسي،ترجمةعلىابراهيمالسيد ، دارالمعارفبمصر،القاهرة، 1971،الكتابالرابعص 832- 858.
- فيالماديةالديالكتيكيةوالماديةالتاريخية،تاليفجماعهمنالأساتذةالسوفيات،دارالتقدم،موسكو، 1975ءص 58. 60.
[2]- راشدالبراوى،،المرجعالسابق،ص 63- 65.
- جورجسباين،المرجعالسابقالكتابالرابعص 832_858.
Alianbadiou-théorie de la contradiction Alain BADIOU Librairie. François Maspero, Paris1976,pp 45-110.
-برتاندراسل،المرجعالسابق،ص 176- 179.

واثبات الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق العملية والواقعية الجارية والمتبادلة والمتغيرة في واقع في كافة المجالات والعلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فالحركة والتطور والتغير عند هيجل هو في الفكر والعقل والوعي، ومن ثم سميت نظرية الدياليكتيك عند هيجل بالنظرية الدياليكتيكية المثالية .[1]

واكتسب الدياليكتيك تطورا وتغيرا جديدا على يد الفيلسوف الالماني لودفيغ فورباخ (1804 - 1872) الذي انتقد الطبيعة والنزعة المثالية في دياليكتيك هيجل ونادي عام 1989 بضرورة اتسام واتصاف الدياليكتيك بالنزعة والصبغة المادية حتي يصبح منهجا موضوعيا وماديا وواقعيا وعمليا وحتي يكون اكثر واقعي ومنطقية في دراسة وتحليل وتفسير وتأسيس الاشياء والظواهر والعمليات بطريقة سليمة وصادقة وكاملة وواقعية . لكن لودفيغ قورباخ ذهب في انتقاده الى النظرية الديالكتيكية لهيجل الى حد انكار ورفض نظرية الديداكتيك برمتها. [2]

فقام ماركس وهو من أنصار نظرية الديالكتيك الهيجلي اعادة صياغة نظرية الدياليكتيك صياغة مادية علمية وعملية .

فأبقى كارل ماركس على نظرية الديالكتيك بكل اسسها وفرضياتها وقوانينها ، ولكنه نزع منها الطبيعة والنزعة المثالية البحتة واعاد صياغتها صياغة مادية وموضوعية وعملية وواقعية علمية، وجعلها نظرية كاملة وشاملة حيث طبقها على كل الأشياء و الظواهر والعمليات والحقائق العملية والمادية وعلى عالم التجارب والمحسوسات المادية الظاهرة والجارية ، وفي كافة المجالات والعلوم الطبيعية والكيمائية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والادارية .

فعمل على تطبيق منهج الدياليكتيك على كافة الظواهر والاشياء والحقائق والعمليات. الطبيعية والكيمائية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية كما جعل ماركس منهج الدياليكتيك منهجا علميا شاملا وعاما ليس فقط في دراسة تحليل و تفسير وتدليل و اثبات حقائق الأشياء والظواهر والعمليات الطبيعية والكيميائية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتنظيمية ، بل جعله منهجا علميا وعمليا وموضوعيا وواقعيا في تركيب وتأليف وبناء حقائق

---

[1]- راشدالبراوي،المرجع السابق،ص 65.
- المرجع السابق الكتاب الرابع،ص 832_858
- فيالماديةالدياليكتيكيةوالماديةالتاريخية،المرجعالسابق" ص 56-60.
[2]- فيالماديةالدياليكتيكيةوالماديةالتاريخية،المرجعالسابق" ص 56-57.
بترراندراسل،المرجعالسابق،ص 175.

الاشياء والظواهر والعمليات المختلفة وصياغتها بأسلوب علمي وعملي ومادي سليم وبطريقة كاملة وشاملة لكافة عناصر وأجزاء حقائق الشيء او الظاهرة او العملية. [1]

قوانين الدياليكتيك :

للمنهج الدياليكتيكي عدة قوانين ومفاهيم علمية مختلفة تترابط وتتداخل وتتكامل في بناء نظرية الدياليكتيك بطريقة متكاملة ومتناسقة حتى تقوم بدورها كاملا كمنهج للبحث والتحليل والتفسير والاثبات والتداخل والتركيب الحقائق الاشياء والظواهر والعمليات والامور بطريقة علمية وعملية وموضوعية ومنطقية وبصورة شاملة وكاملة لأجزاء وعناصر حقائق الأشياء والظواهر والعمليات الطبيعية والكيميائية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظمية .

ومن أهم قوانين الدياليكتيك المعروفة قانون التطور من التحولات الكمية الى التحولات النوعية والكيفية ، وقانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات ، وقانون نفي النفي، كما سبقت الإشارة الى ذلك من قبل، وسنقوم الان ببيان مفهوم ودور كل قانون من هذه القوانين المنهج الدياليكتيك،

أولا: قانون التحول والتطور من التغيرات الكمية إلى التغيرات الكيفية والنوعية:

يقوم هذا القانون بتفسير ودراسة وتحليل وبيان كيفية تحول وتطور الأشياء والظواهر والعمليات من حالة الى حالة أخرى من جهة ، ومن طبيعة ونوعية الى طبيعة ونوعية جديدة مغايرة للاولى بطريقة متدرجة ومتسلسة ومتناسقة ومنسجمة ومضبوطة .

ومضمون قانون التحول من التغيرات الكمية الى التغيرات الكيفية أو النوعية هو أن كل تطور وتحول وتبدل للاشياء والظواهر والعمليات يتم نتيجة حدوث تغيرات مستمرة ومطردة و مندرجة ومتسلسلة في حالة وكمية الشيء او الظاهرة أو العملية اى في حالات وخصائص ومواصفات الشيء أو الظاهرة أو العملية مثل حجمه ومقداره . النطاق والعدد ، سرعة الحركة ، والقوة ، واللون ... الخ. حتي يبلغ حدا أو معيارا فاصلا فيتحول ويتغير التطور الكمي للشيء أو الظاهرة أو العملية ذاتها فتقدم بذلك الطبيعة والنوعية القديمة الفانية وتحول محلها طبيعة ونوعية جديدة للشي و الظاهرة أو العملية. مثال ذلك في الطبيعة أن عملية تسخين الماء المستمرة تجعل الماء المعرض لعملية

---

[1]- جورج سباين ، المرجع السابق ، الكتاب الخامس ، ص 999 1004 .
- راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص 65-66
- المادية الدديالكيتيكية ، المرجع السابق ، ص 178 226 .
- النظرية الماركسية اللينينية في المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، المرجع السابق ، ص 143-197 .
ALADT BADIOU : op. cit, pp 16 – 110

التسخين في حالة بدل وتحول كمي مستمر مع بقاء الطبيعة والتوعية والتركيبة والكيميائية للماء موجودة، ولكن عندما تبلغ عملية معيار وحد الغليان، فان الماء المسخن والمغلي يتغير في نوعيته وطبيعته الجوهرية حيث يفقد نوعيته وطبيعته السابقة القديمة ، اذ يتحول الى بخار . ويمكن التمثيل والدليل على ذلك بالعديد من الأمثلة من الأشياء والظواهر والعمليات الطبيعية والكيميائية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية .

فتطور الأشياء والظواهر والعمليات والامور يتم عن طريق التحولات و التغيرات المستمرة والمطردة والمتدرجة والمتسلسلة في كمية وحالات الشيء او الظاهرة أو في العملية ثم تحدث تحولات وتغيرات جديدة ومصيرية وفاصلة في نوعية وطبيعة وكيفية الشيء نتيجة بلوغ التطورات والتغيرات الكمية الدرجة والمعيار والحد النهائي والفاصل والمصيرى للتطور والتغير الكمي. فهذا الشيء أو العمل أو الظاهرة في طبيعة ونوعية جديدة مغايرة للنوعية والطبيعة القديمة ، فهذا هو جوهر ومضمون قانون التطور والتحول من التغيرات الكمية الى التغيرات النوعية والطبيعية والكيفية . [1]

ثانيا : قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات :

مع هذا القانون من قوانين الدياليكتيك بدور الكشف والتفسير لأسباب ومصادر والتغير والتطور في الاشياء والظواهر والعمليات، بمضمون قانون وحدة وصراع اضداد جوهره هو أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغير وتطور مستمر، وان سبب ومصدر القوة الدافعة والمحركة لحالة الحركة والتغير في الأشياء والظواهر والعمليات في صورة تفاعل وتجاذب.

ذلك ان كل شيء أوظاهرة أو عملية هي عبارة عن كتلة او وحدة مترابطة ومتحدة من العناصر والخصائص والصفات المختلفة والمتغايرة والمتناقضة والمتضادة والمتفاعلة بطريقة تتجاذب. وان هذا الصراع والتنازع والتفاعل والتوازن بين الاضداد والمتناقضات المكونة لتركيب وعناصر وخصائص الأشياء والظواهر والعمليات يولد ويخلق طاقة وقوة داخلية ودافعة لحركة وتغير وتطور الشيء او الظاهرة أو العملية. [2]

---

[1]- أنظر في تفاصيل ذلك،المادية الدياليكتيكية،المرجع السابق ص 227-255.

-ALIN BADIOU : op, oit, PP 45 – 82

CHOP-TOULINE: Catégories et lois de la Dialectique ,Moscou Edition du progen pp , 302 – 220

[2]- المادية الديالكتيكية،المرجع السابق،ص7 - 2 - 271.

- فيالمادية الدياليكتيكية،المرجع السابق،ص 164-172.

-A . CHAPTOULINE : op ,cit , pp 309 -331

وقانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات في الأشياء والظواهر والعملات قد يكون داخليا بين عناصر وخصائ ص وصفات الشيء او الظاهرة أو العملية ، وقد يكون خارجيا بين الأشياء والظواهر والعمليات بسبب التفاعل والتأثير والتأثر بالضغوط والأشياء والظواهر والعمليات الخارجية المحيطة. هناك ترابط وتكامل بين المتناقضات والاضداد الداخلية وصراع الأضداد والمتناقضات الخارجية .

ووحدة وصراع الأضداد والمتناقضات الداخلية هي الطاقة والقوة الأصلية والأساسية لحركة وتغير وتطور الأشياء والظواهر والعمليات ، اما صراع الأضداد والمتناقضات الخارجية فهي تلعب دورا ثانويا وتكميليا في حركة وتغير وتطور الأشياء والظواهر والعمليات. [1]

ويودى صراع وتنازع الاضداد والمتناقضات الخارجية الي خلق و ايجاد التوازنات في الأشياء أو الظواهر او العمليات. ويعمل على تبدل وتطور هذه التوازنات الأشياء والظواهر والعمليات . [2]

هذا هو جوهر ومضمون قانون وحدة وصراع الاضداد والتناقضات، الذي يعتبر أهم قوانين الدياليكتيك.

فعمليات صراع المتناقضات والاضداد داخل الاشياء والظواهر والعمليات والأفكار تولد وتخلق الطاقة والقوة والحركة التغيير والتطور في الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار فتتحول الظواهر والأشياء والعمليات والأفكار من تحولات كمية في خصائصها وصفاتها حتى تبلغ حدا فاصلا ، فتتحول تحولات طبيعية ونوعية في طبيعتها وهويتها وجوهرها ولذا لقانون وحدة وصراع الأضداد وعلى ذلك الى خلق ونشوء ظواهر واشياء وعمليات وأفكار جديدة على أنقاص صراع ومناقصات وأضداد الأشياء والظواهر والعمليات والافكار القديمة ، وهكذا فعملية الصراع والتفاعل بين الأضداد والمتناقضات داخل الأشياء والظواهر والعمليات والافكار تؤدي اليهدم ونفي المقومات والعناصر والخواص القديمة والفانية ، وبقاء العناصر والمقومات والخصائص الايجابية والمتطورة والجديدة للاضداد والمتناقضات لتتحد وتركب في تركيب وشكل جديد يكون كيانا جديد اللي شي او الظاهرة أو العملية أو الفكرة في طبيعة جديدة وصورة جديدة مغايرة للطبيعة والصورة القديمة الفانية نتيجة بلوغ صراع الأضداد والمتناقضات المعيار والحد النهائي والمصيري . ثم يستمر

[1]- انظرفي تفاصيل ذلك. المادية الدياليكتيكية،المرجع السابق" ص 272_278 .
[2]- المادية الديالكتيكية،المرجع السابق،ص

الصراع من العناصر والمقومات والخصائص المتضادة والمتناقضة داخل مي الجديد أو الظاهرة الجديدة أو العملية الجديدة أو الفكرة الجديدة وهكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام واطراد وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة ومتدرجة تقدميا وتصاعديا، فنفي النفي هو شرط التطور والبناء التصاعدي الى الأمام، ولهذا يسمي قانون نفي النفي بقانون التطور والتقدم في الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار والحقائق والحياة .

وهذه هي أهم قوانين منهج الدياليكتيك التي تترابط وتتكامل في كشف و بيان و معرفة حقائق الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، وتفسيرها تفسيرا علميا سليما ومنطقيا وصحيحا، وتتظافر وتتكامل هذه القوانين في بناء المنهج الجدلي أو الدياليكتيكي لاستعماله في البحث والتحليل والتركيب والتفسير للحقائق بطريقة علمية صحيحة.

خصائص منهج الدياليكتيكي :

<u>اولا:</u> ان الدياليكتيك منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتركيب والتفسير والمعرفة ، فهو يقوم على قواعد قوانين و مفاهيم علمية موضوعية في تحليل ومعرفة وتفسير حقائق وطباع الأشياء والظواهر والعمليات والافكار. [1]

<u>ثانيا :</u> أن الدياليكتيك هو منهج عام شامل كامل وكلي في كشف ومعرفة وتحليل وتفسير كافة حقائق الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار العملية النظرية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية ، كما أنه منهج وطريقة علمية وموضوعية عامة وشاملة في معرفة حقائق الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار من حيث التحليل والتفسير والتركيب في ذات الوقت.

ولقد اكتسب المنهج الدياليكتيكي هذه الخاصية في مراحل تطوره الاخيرة [2]

<u>ثالثا :</u> كما اصبح يمتاز المنهج الدياليكتيكي بعد مراحل تطوراته الأخيرة بانه منهج علمي موضوعي وعملي، حيث أصبح يستخدم في دراسة وتحليل ومعرفة حقائق الأشياء والظواهر والعمليات العملية والجارية في واقع الحياة ، وتفسيرها وتركيبها واعادة بنائها . فالدياليكتيك

[1]- فيالمادية الديالكتيكية، المرجع السابق، ص143-145

[2]- المادية الديالكتيكية، المرجع السابق، ص185. 178 .

لايستخدم فقط في دراسة وتحليل ومعرفة وتفسير وتركيب حقائق الظواهر والأشياء والعمليات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية العملية الجارية في الواقع والممارسة .[1]

هذه هي ملامح الدياليكتيك كمنهج علمي للبحث والدراسة والتحليل والتركيب والتفسير لحقائق الأشياء ،والظواهر والعمليات والافكار الطبيعية والاجتماعية والاقتصادي والسياسية والتنظيمية .

تطبيق المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية والإدارية :

يعد المنهج الجدلي (الدياليكتيكي)، من بين مناهج البحث العلمي المستخدمة والمطبقة في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة. فهكذا يضطع المنهج الجدلي - في النظرية الهيجيلية ، والماركسية اللينينية – بدور كبير وحيوي في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بها في مجال دراسة وبحث الظواهر والأشياء والأمور والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية بصورة موضوعية وعلمية.

ويعتبر المنهج الجدلي(الدياليكتيكي)، أكثر مناهج البحث العلمي صلاحية وقدرة على اكتشاف وتفسير الحقائق و النظريات والقوانين العلمية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية والقانونية والسياسية والإدارية ، والتبوء بها ، و ذلك نظرا للمقومات والخصائص التي يتميز بها هذا المنهج، والتي تجعله يتلائم مع خصائص وطبيعة الظواهر والحقائق والأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والادارية والشديدة التعقيد والتركيب والتفاعل والتضاد والتداخل والتنوع والحركة والتغير والتطور، حيث انه المنهج العلمي الوحيد القابل للكشف عن العلاقات والروابط الدقيقة القائمة داخل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية وتفسيرها .

وفي مجال العلوم القانونية قام ويقوم المنهج الجدل بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتبوء بها في نطاق الدراسات والبحوث العلمية المتعلق بالظواهر والحقائق والأمور القانونية والإدارية.

فهكذا يلعب المنهج الجدلي دورا حيويا في اكتشاف القوانين والنظريات العلمية المتعلقة بتفسير اصل وغاية الدولة وأصل وغاية القانون في المجتمع[2]، فبالرجوع الى كتب فلسفة القانون ومؤلفات

---

[1]- فيالمادية الدياليكتيكية،المرجعالسابق،ص 65 56

[2]- جورجسباين،المرجعالسابق،ص832_887 ،وص991_1048

- الدكتورصفاءالحافظ،نظريةالقانونالاشتراكي،الجمهوريةالعراقية،وزارةالاعلام،بغداد،سلسلةالكتبالحديثة 1976،ص 19- 105.

- روسكوباوند،المرجعالسابق،ص43.

المدخل لنظرية القانون، والقانون الدستورى ونظرية الدولة، والعلوم السياسية، والنظم السياسية المقارنة ، وعلم التنظيم الاداري ، يظهر بجلاء دور المنهج الجدلي في تأصيل نظريات تفسير اصل الدولة والقانون وعلاقتها واغراضها ووظائفها .[1]

كما أن دور المنهج الجدلي في تفسير وتأصيل فكرة السلطة وتحليل وظائفها وعلاقتها بالقانون والحرية، دور واضح ومعروف .[2]

ويقوم المنهج الجدلي ايضا بدور كبير في تأصل وتفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، تأصيلا وتفسيرا علميا موضوعيا سليما وصحيحا وواضحا.[3]

ويقوم المنهج الجدلي. كذلك - بدور فعال وقوي في تأصيل وتفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع، تفسيرا وتأصيلا علميا وواضحا .[4]

وللمنهج الجدلي دور منهجي علمي وتطبيقي في تفسير نشأة وتطور الظواهر والحقائق والنظريات والقوانين العلمية في مجال العلوم القانونية والإدارية ، مثل ظواهر وحقائق نشأة وتطور الدولة ، ونشأة وتطور القانون بصفة عامة، ونشأة وتطور ظاهرة الأمة ، وظاهرة السلطة ، وظاهرة الجريمة وظاهرة العلاقة بين الحرية والسلطة والقانون والدولة ، وذلك عن طريق المادة التاريخية وقانون نفي النفي.[5]

كما يلعب المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية والإدارية أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير

---

[1]- تشيلجفادرزى،الديمقراطيةالشرعية،ترجمةسيدالسلاح،القاهرة،دارالثقافةالجديدةالطبعةالأولى، 1976 ص 13-24

[2]- النظريةالماركسية. اللينينيةفيالمادةالدياليكتيكية ،وادية التاريخيةالترجمةالعربية،موسكو،دارالتقدم . 1975 – ص 370-394 .

- أندريهوريو،القانونالدستوري،والموءسساتالسياسيةالترمةالعربية،بيروت،الاهليةللنشروالتوزيع، 1974 ص 78-8 ،وص 228-229.

- احمدمحمدغنيم،المرجعالسابق،ص 134- 144.

[3]- جورجسباين،المرجعالسابق،ص832-887،وص991_1048.

- الدكتورصفاءالحافظالمرجعالسابق،ص107_128

[4]- محمدطهبدوي،المرجعالسابق،ص 1043_1048،النظريةالماركسية - اللينينيةفيالمادةالدياليكتيكيةوالمادةالتاريخية،المرجعالسابق،94_403.

[5]- -يوريكرازين،علماالثورةفيالنظريةالماركسيةسميركرم،بيروت،دارالطليعة،الطبعةالأولى، 1975

- الطاهرعبدالله،نظريةالثورةمنابنخلدونإليماركس،بيروت،المواسسةالعربيةللدراساتوالنشر،الطبعةالأولى،و1979،ص 11- 46

-يوريكرازين،علماجتماعالثورة،ترجمةشوقيجلال،القاهرة،دارالثقافةالجديد 1974

- أنظرفيتفاصيلذلك،الدكتورمحمداحمدالزعبي،المرجعالسابق،ص33_108.

- الدكتورمحمدطلعتعيسى،فلسفةالتغيرالمخطط،القاهرةمكتبةالقاهرةالحديثة،الطبعةالأولى، 1971 ص 408_409.

-

الدكتورمحمدالجوهرى،دراساتفيالتغيرالاجتماعيوالدكتورمحمدعلمحمد،والدكتورةعلياءشكريوالدكتورالسيدمحمدالحسيني،الاسكندرية،دارالكتبالجامعيةالطبعةالأولى، 1974،ص 51-53

- الدكتورمحمودأبوزيد،المرجعالسابق،ص 149_161.

بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل والعلاقات القانونية والإدارية ، بصورة عميقة ودقيقة وصحيحة. [1]

ومن أشهر تطبيقات المنهج الجدلي في ميدان العلوم القانونية و الإدارية ، فكرة أو نظرية الدولة القديمة عند هيجل، التي كانت مالية (ديناليكتيك) تصارع القوى الاجتماعية والفكرية الحية لدى الافراد والجماعات الصغيرة في تطور مستمر ومثير للجديد الى ان وصل الحد النهائي المطلق وهو الدولة القومية ككل مطلق نهائي (المثال الأعلى) ، هذه النظرية التي كان لها أثار سياسية وحضارية وقانونية وعسكرية خطيرة في تاريخ الأمة الألمانية بصفة خاصة وفي العالم بصفة عامة . [2]

كما استخدم كارل مارس - كما هو معروف - المنهج الجدلي (الديناليكتيكي) في كشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا، وظهور دولة البروليتاريا، والتفسير المادي الاقتصادي للتاريخ ، وفي الكشف عن ظاهرة القانون في المجتمع من حيث أصله وأهدافه ووظائفه في المجتمع والدولة . [3]

كما طبق المنهج الجدلي في ظل النظرية الماركسية اللينينية - في تفسير أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة تفسير علميا موضوعا. [4]

كما طبق المنهج الجدلي(الديناليكتيكي) في مجال العلوم الإدارية وادى تطبيقه واستخدامه في مجال البحوث والدراسات العلمية الادارية والتنظيمية الى استنباط مبدا المركزية الديمقراطية نتيجة لصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي الرئاسي، ونظام اللامركزية والديمقراطية الإدارية. [5]

والعلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة تعتبر الميدان الأصيل لإعمال وتطبيق المنهج الجدلي والكشف عن الحقائق والنظريات والقوانين المتعلقة بمعالجة الظواهر والأمور الاجتماعية والقانونية والإدارية.

---

[1]- في محاولة تطبيق المنهج الجدلي في تفسير العلاقة بين مبدا السلطة الرئاسية ومبدأ الديمقراطية الادارية في الادارة العامة الحديثة : رسالة دكتوراة الدولة المقدمة لمعهد الحقوق والعلوم الادارية بجامعة الجزائر في اكتوبر 1981 تحت عنوان : ((مبدا "تدرج فكرة السلطة الرئاسية ومظاهرها في الادارة العامة الحديثة))

[2]- جورجسبابين، المرجع السابق، ص 841_850

- برتراندراسل، المرجع السابق، ص175-3

[3]- جورجسپاين، المرجع السابق، ص991_1048.

[4]- تشيجادرزى، المرجع السابق، ص13_24.

(3)- آنجلس، أصل العائلة الملكية الخاصة والدولة، الترجمة العربية بواسطة، الياس شاهين ، موسكو، دار التقدم 1975.

[5]- دانينلو، وكراسافين، وفرولوف، القيادة العلمية للمجتمع الاشتراكي، الترجمة العربية موسكو، دار التقدم، 1973 ص 13- 112 .

- كورنليوسكاستورياديس، البروليتاريا والتنظيم، الترجمة العربية وضاحشرارة، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولي 1975 .

- تشيجفادروزى، المرجع السابق، ص 251-270.

- عوابديعمار، مبدا الديمقراطية الادارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 233_304

تقدير قيمة تطبيق المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية والإدارية : [1]

يعتبر المنهج الجدلي بقوانينه الثلاثة السابقة البيان (قانون التحول والتطور من التبدلات الكمية الى التبدلات والتغييرات النوعية ، قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات | وقانون نفي النفي) ، وبخصائصه الذاتية كمنهج علمي من مناهج البحث العلمي والسابق الاشارة اليها (منهج علمي موضوعي، منهج كلي وشمولي ، منهج متحرك ومتقدم، ومنهج عملي وواقعي)، يعد المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية من أكثر مناهج البحث العلمي صلاحية وملاءمة للدراسات والبحوث العلمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية ، و المتعلقة بالظواهر والامور والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية المعقدة والمتشابكة والمترابطة والمتحركة ، والمتطورة ، إلى الأمام باستمرار. إذ أن المنهج الجدلي بمفهومه السابق هو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية والقانونية والإدارية ، وطبيعة القوى الدافعية والحركة لهذه الظواهر وكيفية التحكم في توجيه وقيادة مسار تطور وتقدم هذه الظواهر، وكيفية التبوء بالنتائج الجدية المتعلقة بتطور وتقدم هذه الظواهر، وكذا طريقة التحكم فيها علميا نظريا وعمليا.

هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنبثقة من فلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء والمؤدي إلى ظهور الحقيقة في نهاية الآمر ، فالمنهج الجدلي منهج علمي وموضوعي شامل وصالح للبحوث والدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وقد نشأ وانبثق هذا المنهج أصلا من ميدان الدراسات والبحوث العلمية الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية والقانونية والإدارية فهو إذن منهج علمي أصيل بالعلوم الاجتماعية والقانونية والإدارية والعلوم الاجتماعية والقانونية ميدان وحقل أصيل لتطبيق إعمال المنهج الجدلي .

[1] عوابدى عمار،مبدا الديمقراطية الادارية،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 305

المحاضرة الحادية عشر : المناهج العلمية الفرعية

هناك من يعتبر هذه المناهج مجرد أدوات بحث لأنها لا ترقى إلى درجة المنهج العلمي، فالمنهج هو ما يضبط طريقة تفكير الباحث، بينما أدوات البحث هي التي يستعملها الباحث في تنفيذ المنهج الذي يسير عليه في بحثه فهو يستعمل المقارنة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في المنهج التجريبي ويستعمل الإحصاء لتنفيذ التجارب في المنهج التجريبي، وكذلك يستعمل المقارنة والإحصاء في البحوث التي تعتمد المنهج التاريخي، ولهذا اعتبرت المناهج الفرعية مجرد أدوات تدخل ضمن منهج من المناهج الأساسية. [1]

وبالمقابل هناك من يعتبرها مناهج علمية مستقلة، وذلك نظرا لإمكانية قيامها ببحوث خاصة ووفائها بالغرض المطلوب. ومن بين أهم تلك المناهج المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، ومنهج التعليق على النصوص والقرارات القضائية وإعداد استشارة قانونية.

أولا: المنهج الوصفي ودوره في الدراسات القانونية:

هناك نوع من البحوث يركز فيها الباحث على وصف ظاهرة معينة ماثلة في الوقت الراهن فيقوم بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ويتعدى البحث الوصفي مجرد الوصف إلى تحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث. ويعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية أو طرق بحث تتمثل في المنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن[2].

المنهج المسحي :

عرفه (هويتني) بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة، وعرفه (مورس) بأنه منهج لتحليل ودراسة موقف أو مشكلة وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة ويكون المسح دوما لدراسة موضوع ما في الحاضر وذلك بجمع البيانات وتفسيرها ثم تعميم النتائج بهدف التطبيق العلمي. ويمر البحث المسحي بالمراحل التالية: مرحلة تعريف البيئة وبيان حدودها ومرحلة الوصف الدقيق ومرحلة التحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة. وهناك عدة أنواع من البحوث المسحية منها المسوح الوصفية والمسوح التفسيرية، والمسوح الشاملة والمسوح بالعينة، وهناك المسوح

[1] الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم والمناهج والاجراءات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982، ص 73.

[2] فاضلي ادريس : الوجيز في المنهجية والبحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية –بن عكنون –الجزائر .

العامة والمسوح المتخصصة. أما بالنسبة لاستخدام المنهج المسحي في العلوم القانونية فإن أول من استخدمه هو (جون هوارد John Howard (حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين وبدأ بجمع الحقائق والأرقام عن السجن والمسجونين وأحصى السجون وقدم نتائج بحثه في مجلس العموم البريطاني وصدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالة المسجونين والسجون في إنجلترا.

منهج دراسة الحالة:

إذا كانت الدراسة المسحية تدرس الظاهرة أفقيا فإن دراسة الحلة تتناول الموضوع عموديا، وهي تتبع الخطوات التالية: تصميم العينة من خلال تحديد الحالة المراد دراستها ثم مرحلة دراسة العينة وتتم عن طريق دراسة التاريخ الشخصي للحالة وتاريخ الحالة، ويجري دراسة التاريخ الشخصي للحالة للوقوف عند كل الحوادث التي مرت بالمبحوث من وجهة نظره ويتم ذلك بالإطلاع على المذكرات الشخصية التي كتبها بنفسه، أما تاريخ الحالة ويحصل على المعلومات من المحيط الذي تعيش فيه الحالة كالأسرة والمدرسة ومكان العمل. أما الإجراءات المتبعة في دراسة الحالة فهي: المقابلة الشخصية، الملاحظة المتعمقة، دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة، وتسجيل معلومات دراسة الحالة. ويجري تطبيق منهج دراسة حالة في مجال العلوم القانونية على وجه الخصوص في العلوم الجنائية، فمثلا لمعرفة الدوافع الإجرامية يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل بناء نظريات جديدة تفسر السلوك الإجرامي[1].

المنهج المقارن :

يعتمد هذا المنهج على نتائج تم تحقيقها سابقا عن طريق مناهج بحث أخرى من أجل اختصار الوقت التي تتطلبه إعادة الدراسات من جديد، ومن بين الشروط الواجب التقيد بها عند تطبيق هذا المنهج هي[2]: أن تكون الظواهر والأنظمة المقارنة متجانسة ويجب عزل المتغيرات. تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، وذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون أغلب الرسائل الجامعية

[1] شوقي ضيف : البحث الادبي- طبيعته –مناهجه- اصوله) مصر دار المعارف 1972م

[2] فاضلي ادريس : الوجيز في المنهجية والبحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية –بن عكنون –الجزائر .

في العلوم القانونية دراسات مقارنة. ثانيا: المنهج الإحصائي ودوره في الدراسات القانونية. حاول الكثير من المفكرين أن يجعلوا من المنهج الإحصائي علما له قواعد وقوانين وحاول البعض أن يجعله علما تابعا للعلوم التجريبية أما التفكير الحديث فقد جعل الإحصاء أداة للقياس ومنهجا للبحث يقدم للباحث البيانات اللازمة للوصف والمقارنة من أجل إقامة النظريات. ويعتمد المنهج الإحصائي على الملاحظة وجمع البيانات ومقارنتها وتفسيرها ومن مميزات المنهج الإحصائي أنه يعتبر وسيلة جيدة للتجرد من الذاتية إذ ة تعكس النتائج الحقيقة العلمية بطريقة موضوعية، كما يتميز بتوافق النتائج التي يتوصل لها الباحثون رغم تعددهم إذا كانت الوقائع متجانسة ومتماثلة، ويتميز بأن نتائج البحث تكون في صورة كمية تعبر تعبيرا دقيقا عن الظاهرة، النتائج الكمية التي تفسر الظاهرة تسمح لنا بالتنبؤ الجيد بتطور الظاهرة مستقبلا، كما أسهم في حل العديد من المشكلات مثل الكثافة السكانية وتنامي ظاهرة الطلاق والتسرب المدرسي وغيرها. أما المراحل التي يمر بها البحث الإحصائي فهي: ـ تحديد المشكلة موضوع البحث. ـ جمع البيانات الإحصائية من المجتمع. ـ ترجمة البيانات في شكل جداول ومنحنيات بيانية. ـ تصنيف البيانات. ـ تحليل البيانات. ـ استخلاص النتائج القابلة للتعميم. أما عن دور هذا المنهج في مجال الدراسات القانونية فيظهر ذلك جليا في ما يوفره للباحث من أدوات رياضية يستطيع من خلالها ترجمة العبارات الفضفاضة مثل (كثيرا، في غالب الأحيان ، وقلما) وتحويلها إلى أرقام دقيقة تعكس نتائج البحث وتضفي عليه طابع الدقة والعلمية[1].

منهج التعليق على النصوص والقرارات وإعداد استشارة قانونية:

سنتناول فيه منهج التعليق على النصوص الفقهية والنصوص القانونية و نتناول التعليق على القرارات القضائية و كذلك كيفية إعداد استشارة قانونية.

منهج التعليق على النصوص :

سنتعرض خلال هذا العنصر إلى مسألة التعليق على النصوص الفقهية وكذا النصوص القانونية:

أ) التعليق على نص فقهي. ويمر بالمراحل التالية :ـ تحديد موقع النص من خلال بعض المعلومات الخاصة بملابسات النص كي تساعدنا على فهمه ومن هذه المعلومات تاريخ صدوره، الظروف التي

[1] عبد السلام هارون تحقيق النصوص و نشرها، القاهرة، طبيعته ، جنة التأليف و الترجمة و النشر 1954م

صدر فيها، المعلومات الخاصة بالكاتب، أهمية الموضوع، شكل النص الخارجي وأسلوبه.. التحليل الشكلي للنص وهنا نهتم بالوصف الخارجي للنص من حيث طول وقصر النص وعدد الفقرات التي احتواها، البناء اللغوي للنص وأسلوبه.. التحليل الموضوعي للنص، وهو استخراج الأفكار الجوهرية التي احتواها النص.. طرح إشكالية الموضوع، وهنا قد يكفي أن تطرح أسئلة محددة حول الموضوع المناقش.. وضع خطة للتعليق، بعد البحث في المسائل السابقة يمكن وضعها في المقدمة والدخول في الموضوع بعدها وخطة التعليق يمكن وضعها بناءا على النص محل التعليق، فيمكن أن تقسم إلى مباحث ومطالب بحسب الموضوع[1].

ب) التعليق على نص قانوني :هناك عدة طرق للتعليق على النص القانوني كلها تعتمد على خطة منظمة حتى ترتب الأفكار في شكل منهجي يسمح بالإلمام بالنص القانوني، ومن بين تلك الطرق هذه الطريقة: ـ مقدمة تشمل التعرف على النص، موقعه وظروف صدوره ـ الموضوع ويشمل تحليل النص شكليا وموضوعيا والإلمام بالمعنى الإجمالي للنص.ونقد النص من خلال ذكر العيوب والمميزات. ـ خاتمة توضع فيها النتائج المتحصل عليها.

منهج التعليق على الحكم والقرار القضائي :

هناك عدة مناهج للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية ومن بينها : منهج يحتوي على ثلاث مراحل: ـ مقدمة تتضمن التعريف بالحكم وتاريخ صدوره والجهة التي أصدرته. ـ الموضوع ويتضمن تحليل الحكم من الناحية الشكلية والموضوعية. ـ الخاتمة وتحتوي على تقييم الحكم أو القرار. أما المنهج الذي يفرق بين الحكم والقرار القضائي فيكون على النحو التالي: التعليق على الحكم القضائي يتبع المراحل التالية: ـ سرد الوقائع وفق التسلسل الزمني. ـ الإدعاءات ويذكر طلبات المدعي ودفوع المدعى عليه. ـ المسائل القانونية. ـ المبادئ القانونية. ـ الحل الذي قدمته المحكمة الابتدائية. ـ مناقشة هذا الحل وتكون من خلال مراجعة تطبيق المبادئ على الوقائع. التعليق على قرار المجلس ويكون بنفس الخطوات ويهتم بالوقائع بشكل مفصل. التعليق على قرار المحكمة العليا يتبع الخطوات التالية: ـ عرض القرار(الأطراف، سبب الطعن، الإشكالية، الحل الذي

[1] عمار بوحوش – محمد محمود الذنيبات : مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية –بن عكنون – الجزائر) 2014.

قدمته المحكمة العليا) ـ مناقشة القرار (نقد القرار من خلال ذكر النصوص التي تتعارض مع القرار وذكر الآراء الفقهية والاجتهادات التي تعارضه، تأييد القرار من خلال ذكر النصوص والآراء و الاجتهادات التي تؤيد القرار، والحل المقترح ويكون إما بالتأييد أو المعارضة لقرار الصادر.

منهج إعداد استشارة قانونية[1]:

بعد البحث والتحضير للاستشارة يتم تقسيمها كما يلي: ـ الوقائع: يجب ذكر الوقائع كاملة دون إضافة أو تعليق ولا يجوز الحكم عليها مسبقا بل يجب ذكرها كما وردت في نص الاستشارة، ويتم استبعاد الوقائع التي لا تنتج أثرا قانونيا. ـ الإجراءات: وتذكر كما وردت في نص الاستشارة حسب التسلسل الزمني لحدوثها. ـ المسائل القانونية: وتطرح في شكل أسئلة ويجب تجزئة الأسئلة فلا تطرح في شكل عام بل تجزأ إلى أسئلة فرعية حتى يمكن الإجابة عنها بصورة مرتبة. ـ الحل: وهو الإجابة على كل سؤال على حدى بحيث يذكر النص القانوني ويطبق على الواقعة.

[1] فاضلي ادريس : الوجيز في المنهجية والبحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية –بن عكنون –الجزائر .

خاتمة:

لقد تم التطرق في هذه المطبوعة و التي جاءت في شكل محاضرات ، التعرف على عدة حقائق حول المفهوم العلمي للبحث العلمي، كما تم التعرف على المفهوم الحقيقي لمناهج البحث العلمي وعلم المنهجية وكيفية تكوين وتشكل مناهج البحث العلمي، وقضية مدى قابلية وصلاحية مناهج البحث العلمي للتطبيق والاستخدام في البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية والسلوكية معناها ومدلولها الواسع بصفة عامة والعلوم القانونية والادارية بصفة خاصة .

وقد تضمنت دراسة موضوع مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها | في ميدان العلوم القانونية والادارية ، دراسة وتحليل ومناقشة وتفسير مناهج البحث العلمي الأصلية والكبري وتطبيقاتها في مجال العلوم القانونية والادارية . و في الأخير تم التطرق لبعض المناهج الفرعية الأخرى و كذا تطبيقها في العلوم القانونية .

كما ننوه في الأخير إلى أن مضمون هذه المحاضرات ، هي معلومات متداولة في عدة مراجع و ذلك كما سبق و تم تهميشها ، إلا أننا دائما نسعى للتقيد بالرزنامة الجامعية المعمول بها و التي نحن مطالبون بها كأساتذة في الجامعة . ويبقى دائما الحضور للمحاضرات و لشرح الأستاذ دور أساسي و مهم للطالب للإستيعاب و الإستفادة أكثر .

و الله ولي التوفبق

توثيق المصادر والمراجع:

1- بدوى " عبد الرحمان " ، مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات ، الطبعة الثالثة 1977

2- الزعبي " محمد أحمد "، التغيير الاجتماعي، لبنان ، بيروت، دار الطليعة الطبعة الثالثة 1982.

3- راسل " برتراند "، حكمة الغرب ، ترجمة الدكتور فواد زكريا، الكويت، سلسلة عالم المعرفة ديسمبر 1983.

4- الدكتور جلال محمد عبد الحميد موسى، مناهج البحث العلمي عند العرب، رسالة دكتوراة ، لبنان، بيروت ، دار الكتاب اللباسي ، الطبعة الأولى 1972.

5- برون " ريمون " . مناهج علم الاجتماع، ترجمة هالة الحاج لبنان، بيروت، الطبعة الأولى. بدون تاريخ .

6- لدينغ ،"كينث " العلوم الاجتماعية واثرها في المجتمع ، - ترجمة عباس العمر ، لبنان، بيروت، دار الاواق الجديده ، 1966. .

7- باوند "روسكو "، مدخل الى فلسفة القانون، ترجمة الدكتور صلاح دباغ ، لبنان ، بيروت ، المدرسة الوطنية الطبعة و النشر 1967.

8- الدكتور عطية "نعيم " وفي الروابط بين القانون الدولة والغرد، مصر ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1968.

9- ابوزيد " محمود " .علم الاجتماع القانوني، مصر ، القاهرة مكتبة غريب 1977

10- CH. PERETMAN, méthodes du Droit Paris Dalloz 1976

11- غنيم " أحمد محمد ". تطور الفكر القانوني، مصر القاهرة ، دار الفكر العربي 1972.

12- هاشم " زكي محمود " الجوانب السلوكية في الإدارة الكويت ، وكالة المطبوعات الطبعة الثانية 1978.

13- رويلف " مهدى حسن"، علم النفس الإداري، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية الوثيقة رقم 268، الاردن ، عمان ، 1982.

14- طه بدوى " محمد " الثورة بين الشرعية والحتمي " مصر ، القاهرة ، المكتب المصري الحديث، 1971.

15- خليل احمد " خليل "، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، لبنان ، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولي 1984.

16- جماعة من الأساتذة السوفيات، المادية الدياليكتيكية ترجمة بدر الدين السباعي، عدنان جاموس، دمشق ، دار الجماهير ، بدون تاريخ :

17- Main BADIOU, Théorie de la contradiotion Paris L. FRANCOIS MASPERO 1976.

18- CHEPTOULINE "A". Catégori. et Lois de la dialeotique Moscou Edition du progrés sans date.

19- الحافظ " صفاء " ، نظرية القانون الاشتراكي، العراق، بغداد، وزارة الاعلام، 1976.

20- شيجفادرزى، الديمقراطية والشرعية ، ترجمة سيد الملاحه مصر ، القاهرة، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى .1976

21- النظرية الماركسية - اللينينية - في المادية الدياليكتيكية والمادية التاريخية، الترجمة الربيةموسكو، دار التقدم 1975.

22- " انجلس " ، اصل العائلة والملكية الخاصة و الدولة"الترجمة العربية بواسطة الياس شاهين، موسكو دار التقدم 1975.

23- دانينلو، كراسافين ، وفرولوف ، القيادة العلمية - مجتمع الاشتراكي، موسكو، دار التقدم 1973.

24- عوابدى "عمار"، مبدا الديمقراطية وتطبيقات النظام الاداري الجزائري، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 1984.

25- الدكتورة الصباغ" ليلى"، دراسة في منهجية البحث التاريخي، سوريا ، دمشق، مطبعة خالد بن الوليد 1978 - 1979

26- الدكتورة فركوس " دليلة " ، تاريخ النظم ، الجزائر معهد العلوم القانونية والادارية ، بجامعة الجزئر 1985.

27- الدكتور شلبي " أحمد" ، كيف تكتب بحثا او رسالة مصر ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة التاسعة 1976

28- الدكتور بوحوش " عمار ". دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985.

29- الدكتور الشيخلي" عبد القادر "، اعداد البحث القانوني ، الاردن، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 1982.

30- Simone DREYFUS, la thèse et le mémoire de Doctorat, Paris, CUJAS, 2e. édition 1984.

31- الدكتور بدر " أحمد " ، أصول مناهج البحث العلمي الكويت، وكالة المطبوعات الطبعة الخامسة 1979.

32- الدكتور عاقل " فاخر " ، اسس البحث العلمي، لبنان،بيروت، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية 1982.

33- العمر " عبد الله " ، ظاهرة العلم الحديث. الكويت ،عالم المعرفة 1983.